

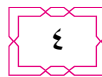
تحرير قول شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله في فاعل الشرك الأكبر

إعداد

د. أيمن بن سعود العنقري

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض



تحرير قول ابن تيمية في فاعل الشرك الأكبر



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد: فهذه دراسة استقرائية لجّل كتب الإمام أبي العباس تقي الدين بن تيمية رحمته الله لتحرير قوله في فاعل الشرك الأكبر، والذي دعاني لذلك عدّة أمور:

١- إظهار قول الشيخ رحمته الله من خلال دراسة استقرائية لكتبه؛ لرسوخ قدمه في علوم الشريعة وخاصة علم الاعتقاد، بل إمام من أئمة أهل السنة الذين دافعوا عن العقيدة السلفية، وقمعوا أهل الضلال والبدع في ردوده عليهم، ومن ذلك: موقفه من المشركين الذين يعبدون غير الله ويدعون الأنبياء والصالحين ويستغيثون بهم.

٢- الرد على كذب بعض المعاصرين الذين نسبوا له أنه يعذر فاعل الشرك الأكبر ويسميّه: «مسلمًا».

٣- إبراز مادة علمية غزيرة للشيخ رحمته الله في هذه المسألة العظيمة والتي تعتبر مضادة ومنافية لـ (أصل الدين) التوحيد يستفيد منها طلاب العلم والباحثون.

٤- لمعرفة رأي عالمٍ في أيِّ مسألةٍ، لاسيّما مسائل الاعتقاد، فلا بدَّ من جمع جميع كلامه فيها حتى يُعرف رأيه فيها. فيُحمَلُ عامُّ كلامه على خاصِّه، ومُطلَقُه على مُقيِّده، وهكذا. وهذا هو العدل.

بخلاف ما يفعله بعضُ الناس من نقلِ موضعٍ أو موضعين للعالم، ثمَّ يرى أنَّ هذا هو رأيه في المسألة، فهذا ينافي الأمانة العلمية وقواعد البحث العلمي

فجمعُ كلام العالم بعضه مع بعضٍ هي الطريقة الصحيحة لمعرفة حقيقة قوله ومذهبه في المسألة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الجواب الصحيح (٤/ ٤١) في تقرير ذلك:

«فإنَّه يجبُ أن يُفسَّرَ كلامُ المتكلِّمِ بعضُه ببعضٍ ويؤخَذَ كلامه من هنا وهناك، وتُعرفُ ما عادتهُ بعينه، ويريدُه بذلك اللفظ إذا تكلمَ به، وتعرفُ المعاني التي عُرِفَ أنه أرادها في موضعٍ آخر، فإذا عُرِفَ عُرْفُه وعادتهُ في معانيه، وألفاظه كان هذا ممَّا يُستعانُ به على معرفة مراده.

وأما إذا استعملَ لفظه في معنى لم تجرِ عادتهُ باستعماله فيه أو تركَ

استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحملُ كلامه على خلاف المعنى الذي قد عُرفَ أنَّه يريدُه بذلك اللفظ يجعلُ كلامه متناقضًا، وتركُ حملِه على ما يُناسبُ سائرَ كلامه، كانَ ذلكَ تحريفًا لكلامه عن مواضعه، وتبديلًا لمقاصده، وكذبًا عليه.

فقد ذكرَ **رحمته الله** أنَّه يجبُ أن يُحملَ كلامُ المتكلمِ بعضُهُ على بعضٍ وتُعرفَ عادتهُ في الألفاظ، حتى نعرفَ مرادَه في الكلام، ثمَّ يُعرفُ رأيه في المسألة.



خطة البحث

📖 وقد قسّمتُ البحثُ إلى ثلاثة فصول:

- ✓ **الفصل الأول:** النصوص الصريحة من كلامه في فاعل الشرك الأكبر.
- ✓ **الفصل الثاني:** المتشابه من كلامه في فاعل الشرك الأكبر الذي يحتاج إلى توجيه.
- ✓ **الفصل الثالث:** كلام الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة في تحرير رأي الشيخ في فاعل الشرك الأكبر.



الفصل الأول: النصوص الصريحة من كلامه في فاعل الشرك الأكبر

الموضع الأول:

قال في بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٥٣-٥٧) متحدّثاً عن أبي معشر الذي جعله الرازي أحد الأئمة الذين اقتدى بهم في الأمر بعبادة الأوثان:

«من العجب أن يذكر - الرازي - عن أبي معشر ما يذمُّ به عبادة الأوثان، وهو الذي اتخذ أبا معشرٍ أحد الأئمة الذين اقتدى بهم في الأمر بعبادة الأوثان لمّا ارتدّ عن دين الإسلام، وأمرَ بالإشراك بالله تعالى وعبادة الشمس والقمر والكواكب والأوثان في كتابه الذي سمّاه: (السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم)، وقد قيل إنه صنّفه لأمّ الملك علاء الدين محمد بن تكش أبي جلال الدين، وأنها أعطته عليه ألف دينار، وكان مقصودها ما فيه من السحر والعجائب، والتوصُّل بذلك إلى رئاسة وغيرها من المآرب، وقد ذكر فيه عن أبي معشر أنه عبد القمر، وأنّ في عبادته ومناجاته من الأسرار والفوائد ما ذكر، فمن تكونُ هذه حاله في الشرك وعبادة الأوثان كيف يصلح أن يذمَّ أهل التوحيد الذين يعبدون الله تعالى لا يشركون به شيئاً، ولم يعبدوا لا شمساً ولا قمراً، ولا كوكباً، ولا وثناً بل يرون الجهاد لهؤلاء المشركين الذين ارتدّ إليهم

أبو معشر والرازي وغيرهما مدّة؟! وإن كانوا قد رجعوا عن هذه الردة إلى الإسلام فإنّ سرائرهم عند الله؛ لكن لا نزاع بين المسلمين أنّ الأمر بالشرك كفر وردّة إذا كان من مسلم، وأنّ مدحه والثناء عليه والترغيب فيه كفر وردّة إذا كان من مسلم، فأهل التوحيد وإخلاص الدين لله تعالى وحده الذين يرونّ جهاد هؤلاء المشركين ومن ارتدّ إليهم من أعظم الواجبات وأكبر القربات...».

أقول: فصرّح رحمته بأنّ من عبد الشمس والقمر والكواكب والأوثان بأنّه «مشرّك»، بل صرّح برّدّة الرازي عن دين الإسلام، بل نقل الإجماع أنّ الأمر بالشرك كفر وردّة إذا وقعت من مسلم؛ ولذا يقول ابن تيمية في المصدر السابق: «فإنّ هؤلاء النفاة الجهمية منهم من عبد الطاغوت وأمر بعبادته، ثمّ هؤلاء - النفاة الجهمية - يعيرون من آمن بالله ورسوله؟!»

يوضّح ذلك أنّ هذا الرازي اعتمد في الإشرّك وعبادة الأوثان على مثل «تكلّوشا البابلي»، «ومثل طمطم الهندي» ومثل «ابن وحشية» أحد مرّة المتكلّمين بالعربية، ومعلوم أنّ الكلدانيّين والكشديّين من أهل بابل وغيرهم أتباع «نمرود بن كنعان البابلي» وغيره، وأهل الهند هم أعظم الأمم شرّكاً، وهم أعداء إبراهيم الخليل إمام الحنفاء، فكيف يكون أتباع هؤلاء المشركين أعداء إبراهيم الخليل عليه السلام مُعيّرين بأتباع المشركين لأهل الملة الحنيفية، الذين اتبعوا إبراهيم وآل إبراهيم في إثبات صفات الله وأسمائه وعبادته؟!».

﴿أقول: بين رحمه الله المصادر التي اعتمد عليها الرازي في الإشراك وعبادة الأوثان، وذكر أن هؤلاء النفاة الجهمية من عبد الطاغوت وأمر بعبادته؛ مما يدل صراحة أن الشيخ رحمه الله يكفر من عبد غير الله ويسميّه: «مشركا».

﴿الموضع الثاني:

قال في بيان تلبيس الجهمية (١٣٥-١٣٦): «كيف بمن يخرج إلى الإشراك بالله الصريح، والردة إلى الأمر بعبادة الكواكب والأوثان؟! وإن كان قد تاب من ذلك، وأسلم بعد ذلك، فإنه يكون كالذين ارتدوا على عهد رسول الله وخلفائه ثم عادوا...».

﴿أقول: فصرح رحمه الله بردة من دعا لعبادة الكواكب والأوثان، ويعني الشيخ بذلك الرازي، ويشير إلى كتابه (السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم)، وذكر أنه تاب من ذلك، وأسلم بعد ذلك، فهذا يدل صراحة أنه ارتد بتأليفه لهذا الكتاب الذي دعا فيه للشرك بالله بعبادة الكواكب والأوثان.

﴿الموضع الثالث:

قال في تفسير آيات أشكلت (١٩٢-١٩٣): «ومن نشأ بين قوم مشركين جهال لم يكن عليه منهم نقص ولا بغض ولا غضاضة إذا كان

على مثل دينهم إذا كان عندهم معروفاً بالصدق والأمانة، وفعل ما يعرفون وجوبه واجتناب ما يعرفون قبحه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]؛ فلم يكن هؤلاء مستوجبين العذاب قبل الرسالة، وإن كان لا هو ولا هم يعلمون ما أرسل به.

✍ أقول:

والشاهد من هذا النص ما يلي:

١- أنه قال: «ومن نشأ بين قوم مشركين جاهل لم يكن عليه منهم نقص ولا بغض ولا غضاظة...» فسمّاهم مشركين جاهلاً، فلم يرفع وصف الشرك عنهم؛ ممّا يدلّ صراحةً أنّه يكفرهم تكفيراً اسمياً.

٢- أنه قال: «فلم يكن هؤلاء مستوجبين العذاب قبل الرسالة...» فدلّ هذا على أنّ العذاب لا بدّ فيه من بلوغ الرسالة، وهذا هو التكفير الحكمي، الموجب للعذاب في الآخرة.

✍ الموضع الرابع:

قال في قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام وعبادات أهل الشرك (ص ٧٠): «ومنهم من يطلب من الميت ما يطلب من الله، فيقول: اغفر لي، وارزقني وانصرني، ونحو ذلك، كما يقول المصلّي في

صلاته لله تعالى، إلى أمثال هذه الأمور التي لا يشك من عرف دين الإسلام إنها مخالفة لدين المرسلين أجمعين، فإنها من الشرك الذي حرّمه الله ورسوله. بل من الشرك الذي قاتل عليه الرسول ﷺ المشركين، وأن أصحابها إن كانوا معذورين بالجهل، وأنّ الحجة لم تقم عليهم، كما يُعذر من لم يُبعث إليه رسول، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وإلاّ كانوا مستحقين من عقوبة الدنيا والآخرة ما يستحقّ أمثالهم من المشركين،... والذين يؤمنون بالرسول إذا تبين لأحدهم حقيقة ما جاء به الرسول، وتبين أنه مشرك فإنه يتوب إلى الله، ويجدد إسلامه، فيسلم إسلامًا يتوب فيه من هذا الشرك».

أقول: فقد سمى الشيخ رحمه الله من وقع في الشرك الأكبر «مشرّكًا»، وبين أنّ العذر في حقّه إنما هو في أمر العقوبة في الدنيا والآخرة مثل أهل الفترة، وإلاّ فهو «مشرّك» في حكم الظاهر، وأنه إذا تبين أنه «مشرّك» فإنه يجدد إسلامه، فيسلم إسلامًا يتوب فيه من هذا الشرك.

الموضع الخامس:

سُئل رحمه الله في جامع المسائل (٣/١٤٧-١٥١) عن قوم يُعظّمون المشايخ بكون أنهم يستغيثون بهم في الشدائد ويزورون قبورهم ويقبلونها ويتبركون بترابها..

فهل يحلُّ لهؤلاء القوم هذا الفعل أم يحرم عليهم أم يكره؟

✍ **فأجاب الشيخ:** «الحمد لله رب العالمين، من استغاث بميتٍ أو غائبٍ من البشر بحيث يدعوهُ في الشدائد والكربات، ويطلبُ منه قضاء الحوائج فيقول: يا سيدي فلان أنا في حسبك وجوارك أو يقول عند هجوم العدو عليه: يا سيدي فلان يستغيثُ به، أو يقولُ ذلك عند مرضه وفقره، وغير ذلك من حاجاته: فإنَّ هذا ضالٌّ جاهلٌ مشركٌ عاصٍ لله تعالى باتفاق المسلمين».

✍ **أقول:** فسَمَّاهُ جاهلاً مشرِكًا، فلم يرفع وصف الشرك عنه.

ثمَّ قال الشيخ في آخر الفتيا: «إذا قامت على الإنسان الحجة فيه ولم ينته، وجب قتله كقتل أمثاله من المشركين، ولم يدفن في مقابر المسلمين، ولم يُصلَّ عليه، وأمَّا إذا كان جاهلاً لم يبلغه العلم، فإنه لا يحكم بكفره».

فهنا يتكلَّم عن الكفر الحكمي، الذي يترتب عليه الحكم برِدِّته وقتله، فهذا لا بدَّ فيه من قيام الحجة عليه، وإلَّا فهو مشرك في نفس الأمر.

✍ **الموضع السادس:**

قال رَحِمَهُ اللهُ في مجموع الفتاوى (٢٧ / ٢٦٩): «وأمَّا في مسجده فإنَّما يفعلُ ذلك بعضُ الناس الجهَّال، وأمَّا من يعلمُ شرع الإسلام فإنَّما يفعلُ ما شُرع، وهؤلاء ينهون أولئك بحسب الإمكان، فلا يجتمع الزُّوار على

الضلال. وأما في غيره فالمسافرون إليه كلُّهم جُهاَل ضالُّون مشركون، ويصيرون عند نفس القبر ولا أحد ينكر عليهم».

﴿أقول: فقد سمَّاهم «مشركين» مع وصفه لهم بالجهل، فلم يمنعهم وصفُ الجهل الذي وصفهم به من أن يُطلق عليهم اسم «المشرك».

﴿الموضع السابع:﴾

قال في الجواب الباهر في زوار المقابر (ص ١٩٧): «بل قد يكون شركاً؛ كما يفعله أهل الضلال والمشركين وأهل الكتاب ومن ضاهاهم؛ حيث يتخذون المساجد على قبور الأنبياء والصالحين، ويصلُّون إليها، وينذرون لها، ويحجُّون إليها، بل قد يجعلون الحج إلى بيت المخلوق أفضل من الحج إلى بيت الله الحرام، ويسمّون ذلك: الحجَّ الأكبر، وصنّف لهم شيوخهم في ذلك مصنفاتٍ، كما صنّف المفيد بن النعمان كتاباً في مناسك المشاهد سمّاه «مناسك حج المشاهد» وشبّه بيت المخلوق ببيت الخالق».

﴿أقول: فقد نص على تسمية من يصلي وينذر لقبور الأنبياء والصالحين «مشركين».

وقال أيضاً في المصدر السابق (ص ٢١٧): «والمشركون في هذه الأزمان - من الهند وغيرهم - يحجُّون إلى آلهتهم كما يحجُّون إلى سمناة، وغيره من آلهتهم».

﴿ أقول: فقد سمّي من يحجّون لآلهتهم «مشرّكين»، وهذا يدلُّ على أنه يُلحق اسم «الشرك» من تلبّس به، فيكفّره بالاسم، يُطلق عليه اسم «المشرك».

﴿الموضع الثامن:

قال رحمه الله في الرد على الإخنائي أو «الإخنائية» (ص ٢٠٧): «والمقصود هنا أنّ هؤلاء المشركين الذين يجعلون أصحاب القبور وسائط يشركون بهم كما يشرك أصحاب الأوثان بأوثانهم يدعونهم ويستشفعون بهم ويرجونهم ويخافونهم، وقد جعلوهم أندادًا يحبونهم كحب الله..، كما يزعم النصارى أنّ من جعل المسيح عبدًا لله لا يملكُ ضرًّا ولا نفعًا إنه قد تنقّص المسيح وعاداه وسبّه وعانده».

﴿ أقول: فقد سمّاهم «مشرّكين» وجعلهم كالنصارى في زعمهم أنّ من جعل المسيح عبدًا لله لا يملكُ ضرًّا ولا نفعًا إنه قد تنقّص المسيح وعاداه وسبّه، وهذا ما يقوله هؤلاء المشركون لمن نهاهم عن الشرك وأمر بعبادة الله وحده إنه قد تنقّص الصالحين وعاداهم.

﴿الموضع التاسع:

قال في مجموع الفتاوى (١/ ١٣٤): «والمقصود هنا: أنّ من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية فهو مشرك؛ بل هذا دين المشركين عبّاد الأوثان كانوا يقولون: إنها تماثيل

الأنبياء والصالحين وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله؛ وهو من الشرك الذي أنكره الله على النصارى».

✍ **أقول:** فصرّح بأنّ من وقع في شرك الوسائط فهو «مشرك»، فسّمّاه «مشرّكاً» وألحقه بعبّاد الأوثان الذين قالوا: إنّ تماثيل الأنبياء والصالحين يتقربون بها إلى الله جلّ وعلا.

✍ الموضع العاشر:

جاء في مختصر الفتاوى المصرية (١/ ٤١٢): «فمن جعل الملائكة أو غيرهم أرباباً، ووسائط يدعوهم، ويتوكّل عليهم، ويسألهم غفران الذنوب، وهداية القلوب، وتفريج الكربات، ونحو ذلك، فهو كافر بإجماع المسلمين».

✍ **أقول:** حكى الإجماع على كفر من وقع في شرك الوسائط؛ ومستند الإجماع دلالة القرآن؛ كقوله جلّ وعلا: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (١٧) [المؤمنون: ١٧]. فسّمّى الله جلّ وعلا من دعا غيره «كافراً».

✍ الموضع الحادي عشر:

قال في مجموع الفتاوى (٢٧/ ٩٦): «أمّا سؤال السائل عن القطب

الغوث الفرد الجامع، فهذا يقوله طوائف من الناس، ويُفسرونه بأُمورٍ باطلةٍ في دين الإسلام مثل تفسير بعضهم أنّ (الغوث) هو الذي يكون مدد الخلائق بواسطته في نصرهم ورزقهم، حتى يقول: إنّ مدد الملائكة وحياتان البحر بواسطته، فهذا قول النصارى في المسيح عليه السلام، والغالية في عليّ عليه السلام، وهذا كفر صريح يستتاب منه صاحبه، فإن تاب وإلا قُتل».

﴿ أقول: هذا تصريح منه بتكفير المعين الذي يرى أنّ القطب الغوث هو الذي يكون مدد الخلائق في نصرهم ورزقهم.﴾

﴿الموضع الثاني عشر:﴾

قال في جامع المسائل (١/ ٧٨) في كفر من اعتقد أن بشرًا يُغيث الخلق: «أمّا أن يكون بشر أو ملك يُغيث الخلق في كلّ ما يستغيثون فيه بالله، فمن ادّعى هذا فهو أكفر من النصارى من بعض الوجوه».

﴿ أقول: فهذا نص صريح من الشيخ رحمته الله في تكفير من يرى أن بشرًا أو ملكًا يُغيث الخلق في كلّ ما يستغيثون فيه بالله جلّ وعلا، بل ذكر أنّ هذا أكفر من النصارى من بعض الوجوه.﴾

﴿الموضع الثالث عشر:﴾

قال في مجموع الفتاوى (١/ ٣٥١): «.. وأعظم من ذلك أن يقول:

اغفر لي وتُب عليّ كما يفعلُه طائفة من الجهّال المشركين».

﴿أقول: فقد صرّح هنا بأنّهم جهّال مشركون، فسّمّاهم مشركين، مع كونهم جهّالاً، فدَلّ هذا على أنّهم غير معذورين بهذا الجهل عن وصفهم بأنهم «مشركون».

﴿الموضع الرابع عشر:﴾

قال في الرد على الإخنائي أو «الإخنائية» (ص ٢٠٥-٢٠٧): «إذا قصد الإنسان السجود للشمس، وقت طلوع الشمس، ووقت غروبها كان أحقّ بالذمّ والنهي والعقاب، ولهذا يكون كافراً، وكذلك من دعا غير الله، وحجّ إلى غير بيت الله، هو أيضاً مشرك، والذي فعله كفر، لكن قد لا يكون عالماً بأنّ هذا شرك محرم. كما أنّ كثيراً من الناس دخلوا في الإسلام كالتار وغيرهم وعندهم أصنام لهم صغار من لُبْد وغيره، وهم يتقرّبون إليها، ويعظّمونها، ولا يعلمون أنّ ذلك محرم في دين الإسلام، فكثير من أنواع الشرك قد يخفى على بعض من دخل في الإسلام ولا يعلم أنّه شرك، فهذا ضالٌّ وعمله الذي أشرك فيه باطل، ولكنه لا يستحق العقوبة حتى تقوم عليه الحجة».

﴿أقول: فصرّح بتسمية من دعا غير الله، وحجّ إلى غير بيت الله بأنّه: «مشرك» مع أنّه قد لا يكون عالماً بأنّ هذا شرك محرم.

وأيضًا: سَمِيَ من سجد للشمس قاصدًا «كافرا».

أيضًا: قال «كما أنَّ كثيرًا من الناس دخلوا في الإسلام كالتار وغيرهم، وعندهم أصنام لهم صغار من لُبْدٍ وغيره، وهم يتقربون إليها، ويعظمونها، ولا يعلمون أنَّ ذلك محرّم في دين الإسلام»

فقوله: «دخلوا في الإسلام» يقصد أنهم دخلوا في الإسلام في الظاهر أي في ظاهر الأمر؛ لأنهم كانوا قبل ذلك كفارًا أصليين فأعلنوا إسلامهم، ودخلوا في الإسلام في الظاهر.

ويدلُّ على ذلك أنّه لم يُسمَّهم «مسلمين»، بل قال: «دخلوا في الإسلام»، فيكون دخولهم في الإسلام بمنزلة دخول عبد الله بن أبي ابن سلول في الإسلام.

فمن قال إن عبد الله بن أبي ابن سلول دخل في الإسلام فقد أصاب، بمعنى: أظهر دين الإسلام، لكنّ إسلامهم غير صحيح، وإن كانوا جهالًا؛ لأنّ الإسلام الصحيح الذي هو الإسلام ظاهرًا وباطنًا لا بدّ فيه من ترك الشرك بالكلية، فالإسلام والشرك نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان.

الموضع الخامس عشر:

ذكر الشيخ رحمته الله أنّ من أسباب ظهور الأحوال الشيطانية: أنّ كثيرًا

مَمَّنْ تُدْعَى لَهُمُ الْوَلَايَةُ، أَوْ مِنْ لَا عِلْمَ لَهُمْ مِنَ الشُّيُوخِ، أَوْ مَرِيدِهِمْ - قَدْ يَسْتَغِيثُونَ بِشُيُوخِهِمُ الْمَوْتَى، أَوْ الْغَائِبِينَ فَيُرُونَ مِنْ أَتَاهُمْ فِي الْهَوَاءِ، فَيُظَنُّونَهُ مِنْ اسْتَغَاثُوا بِهِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ شَيْطَانٌ أَتَاهُمْ عَلَى صُورَتِهِ. وَرُبَّمَا أَجَابَهُمْ مَا سَأَلُوهُ، وَحَصَلَ لَهُمْ مَطْلُوبُهُمْ، وَنَجَوْا مِمَّا هُمْ فِيهِ، فَيُخَيَّلُ لَهُ الشَّيْطَانُ صَوْتَ الْمُسْتَغِيثِ بِهِ، فَيَجِيبُهُ، وَيُخَيَّلُ لِلْمُسْتَغِيثِ صَوْتَ الشَّيْخِ، وَيُوهَمُ كَلًّا مِنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ صَوْتَ الْآخَرِ.

قال في النبوات (٢/١٥٩): «وقد يستغيثُ المشركُ بشيخٍ له غائبٍ، فيحكي الجَنِّيَ صوته لذلك الشيخ، حتى يظنُّ أنه سمع صوتَ ذلك المريد مع بُعد المسافة بينهما. ثم إن الشيخ يجيبه، فيحكي الجَنِّيَ صوتَ الشيخ للمريد، حتى يظنُّ أن شيخه سمع صوته وأجابه».

علّق ابن تيمية على ذلك بقوله: «والأفصوتُ الإنسانَ يمتنع أن يبلغ مسيرة يومٍ، ويومين، وأكثر».

أقول: فصرح بتسمية من استغاث بشيخٍ له غائب بأنه «مُشرك».

الموضع السادس عشر:

قال في الجواب الصحيح (٢/٣٢١): «ومثل هذا يجري لكثيرٍ من المشركين، والنصارى، وكثيرٍ من المسلمين، ويرى أحدهم شيخاً يُحسن

به الظن، ويقول: أنا الشيخ فلان، ويكون شيطانًا. وأعرفُ من هذا شيئًا كثيرًا، وأعرفُ غير واحدٍ يستغيث ببعض الشيوخ الغائبين، أو الموتى؛ يراه قد أتاه في اليقظة، وأعانه».

✍ **أقول:** فسُميَ من استغاث ببعض الشيوخ الغائبين أو الموتى «مشرِّكًا»، وجعل ذلك من أسباب ظهور الأحوال الشيطانية.

✍ الموضوع السابع عشر:

قال في مجموع الفتاوى (٣٥/١٦٤-١٦٥): «بل كُلُّ من كان من المتنسكة، والمتفقهة، والمتعبدة، والمتفكرة، والمتكلمة، والمتفلسفة، ومن وافقهم من الملوك، والأغنياء، والكتّاب، والحساب، والأطباء، وأهل الديوان، والعامّة؛ خارجًا عن الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسوله، لا يُقرّ بجميع ما أخبر الله به على لسان رسوله أو لا يُحرّم ما حرّمه الله ورسوله، أو يدينُ بدينٍ يُخالف الدين الذي بعث الله به رسله باطنًا وظاهرًا، مثل من يعتقدُ أنّ شيخه يرزقه، أو ينصره، أو يهديه، أو يعينه، أو كان يعبد شيخه، أو يدعوه، أو يسجد له، أو كان يفضلُه على النبي ﷺ مطلقًا، أو مقيدًا في شيءٍ من الفضل الذي يُقرب إلى الله، أو كان يرى أنّه هو أو شيخه مستغنٍ عن متابعة النبي ﷺ فكُلُّ هؤلاء كفار إن أظهروا ذلك ومنافقون إن لم يُظهروه.

وهؤلاء الأجناس وإن كثروا في هذا الزمان، فلقلّة دعاة العلم والإيمان،

وفتور آثار الرسالة في أكثر البلدان، وأكثر هؤلاء ليس عندهم من آثار الرسالة وميراث النبوة ما يعرفون به الهدى، وكثير منهم لم يبلغهم ذلك».

﴿ أقول: فقد حكم ﷺ بكفر من وقع في الشرك بالله جلّ وعلا؛ كمن يعبد شيخه أو يسجد له، أو يفضل شيخه على النبي ﷺ، ونحو ذلك، مع أنه قال بعد ذلك: «وأكثر هؤلاء ليس عندهم من آثار الرسالة وميراث النبوة ما يعرفون به الهدى، وكثير منهم لم يبلغهم ذلك».

فهذا يبيّن بوضوح أنّ الشيخ ﷺ يُكفّر من وقع في الشرك الأكبر ويسمّيه: «مشرّكاً»؛ لأنّ هذا من المسائل الظاهرة الجلية.

﴿الموضع الثامن عشر:

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٢٢١-٢٢٢): «سؤال الميت والغائب نبياً كان أو غيره من المحرمات المنكرة؛ باتفاق أئمة المسلمين، لم يأمر الله به ولا رسوله، ولا فعله أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا استحسّنه أحد من أئمة المسلمين، وهذا ممّا يُعلم بالاضطرار من دين المسلمين، فإنّ أحداً منهم ما كان يقول - إذا نزلت به ترة أو عرضت له حاجة - لميت يا: سيدي فلان أنا في حسبك، أو اقض حاجتي!! كما يقول بعض هؤلاء المشركون لمن يدعونهم من الموتى والغائبين».

﴿أقول: فقد صرّح بأن من يدعو الموتى والغائبين أنهم «مشركون»؛ ممّا يدلُّ على أنّه يرى التكفير الاسمي لمن وقع في الشرك الأكبر.

﴿الموضع التاسع عشر:

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٣٤٩): «والمقصود أنّ

كثيراً من الضالين الجاهلين يستغيثون بمن يحسنون به الظن من الأموات والغائبين في كلّ ما يستغاث الله فيه، ولا يتصوّر أنّ هؤلاء يسألونهم مطالبهم كلّها ولا أكثرها، بل غاية ما يطلبونه منهم من جنس تحصيل المنافع ودفع المضارّ ولا يحصل، بل قد يُحصّل بعض المطالب، كما يحصّل لعباد الأصنام والكواكب وغيرهم من المشركين».

﴿أقول: فسّمّاهم جُهاًلاً ضالين مشركين، فلم يرفع وصف الشرك عنهم مع كونهم جُهاًلاً؛ ممّا يدلُّ على أنّ المناط عند الشيخ رحمّه الله ليس الجهل المجرد، وإنما التمكن من العلم، فمن تمكّن من العلم ولم يتعلّم فهو معرض مفرّط، يبيّن هذا:

﴿الموضع العشرون:

قال في الرد على المنطقيين (ص ٩٨-١٠٠): «حُجّة الله برسله قامت

بالتمكن من العلم، فليس من شرط حجة الله تعالى علم المدعوّين بها.

ولهذا لم يكن إعراض الكفار عن استماع القرآن وتدبره مانعاً من قيام حجة الله عليهم، وكذلك إعراضهم عن استماع المنقول عن الأنبياء، وقراءة الآثار المأثورة عنهم لا يمنع الحجة، إذ المكنة حاصلة. فذلك قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنِهِ قِرَاءَةً فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: ٧].

أقول: فقد صرح أن حجة الله تعالى تقوم على خلقه إذا تمكنوا من العلم، فمن تمكن من العلم أو التعلّم ولم يفعل فقد قامت عليه الحجة، فدلّ على أن الجهل المجرد ليس عذراً عنده.

الموضع الحادي والعشرون:

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٣٥٠): «فإن الله - تعالى - أمر أن يُدعى هو ويُسأل هو، ولم يجعل دعاء أحدٍ من المخلوقين دعاءً له، بل قد نهى الله عن دعائه، ولو كان هذا حقاً لكان من دعا الملائكة والأنبياء دعا الله ولا يكون مشركاً؛ والله قد جعلهم مشركين».

أقول: فسَمي من دعا الملائكة والأنبياء من دون الله «مشركاً»؛ لأنّ الله جعلهم «مشركين»؛ ممّا يدل على أنه يُكفّر فاعل الشرك الأكبر تكفيراً اسمياً.

الموضع الثاني والعشرون:

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٣٨١-٣٨٢): «فإنهم اعتقدوا أنّ دعاء الميت الذي بنى له المشهد والاستغاثة به أنفع لهم من دعاء الله والاستغاثة به في البيت الذي بُني لله ﷻ، ففضلوا البيت الذي بُني لدعاء المخلوق على البيت الذي بُني لدعاء الخالق...»، إلى أن قال: «وهؤلاء إذا قصد أحدهم القبر الذي يُعظّمه يبكي عنده ويخضع ويدعو ويتضرّع، ويحصل له من الرقة والتواضع والعبودية وحضور القلب، ما لا يحصل له مثله في الصلوات الخمس والجمعة وقيام الليل، وقراءة القرآن، فهل هذا إلاّ من حال المشركين المبتدعين لا الموحدين المخلصين...».

أقول: فجعل حال من يرى أنّ دعاء الميت الذي بنى له المشهد والاستغاثة به أنفع لهم من دعاء الله والاستغاثة به حال المشركين المبتدعين؛ ممّا يدلّ على أنّه يرى تكفيرهم تكفيراً اسمياً لا حكماً.

الموضع الثالث والعشرون:

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٣٠٥-٣٠٨):

«وجمهور هؤلاء المشركين بالقبور يجدون عند عبادة القبور من الرقة والخشوع والدعاء وحضور القلب، ما لا يجده أحدهم في مساجد الله

التي أذن الله أن تُرفع ويُذكر فيها اسمه. وآخرون يحجُّون إلى القبور، وطائفة صنَّفوا كُتُبًا وسمَّوها مناسك حج المشاهد.. وآخرون يسافرون إلى قبور المشايخ؛ وإن لم يسمَّوا ذلك منسكًا وحجًّا فالمعنى واحد، ومن هؤلاء من يقول: وحقُّ النبي الذي تحجُّ إليه المطايا، فيُجعل الحجُّ إلى القبر لا إلى بيت الله، وكثير من هؤلاء أعظم قصده من الحج قصْدُ قبر النبي ﷺ لا حجُّ البيت...»، إلى أن قال: «ومن هؤلاء من يُرجِّح الحج إلى المقابر على الحج إلى البيت لكن قد يقول أحدهم: إنك إذا زُرت قبر الشيخ مرتين أو ثلاثًا كان كحجة... ومنهم من يجعل السفر إلى المشهد والقبر الذي يُعظِّمه أفضل من الحج، ويقول أحد المريدين للآخر وقد حجَّ سبع حججٍ إلى بيت الله العتيق أتبيعي زيارة قبر الشيخ بالحجج السبع؟ فشاور الشيخ، فقال: لو بعثُ لكنتُ مغبونًا، ومنهم من يقول: من طاف بقبر الشيخ سبعًا كان كحجة، ومنهم من يقول: زيارة الغارة الفلانية ثلاث مرات كحجة، ومنهم من يحكي عن الشيخ الميت أنه قال: كلُّ خطوةٍ إلى قبره كحجة؛ ويوم القيامة لا أبيع بحجة، وأنكر بعض الناس ذلك فتمثَّل له الشيطان بصورة الشيخ في منامه وزبره على إنكار ذلك.

وهؤلاء وأمثالهم صلاتهم ونسكهم لغير ربِّ العالمين، فليسوا على ملة إبراهيم إمام الحنفاء...».

﴿ أقول: والشاهد من كلامه رحمته الله:

١- أنه قال عنهم: «وجمهور هؤلاء المشركين بالقبور..» فألحق بهم اسم «الشرك» وهذا هو التكفير الاسمي، فهم «مشركون».

٢- أنه وصفهم بأنهم ليسوا على ملّة إبراهيم إمام الحنفاء، ومن المعلوم بداهة أن إبراهيم عليه السلام إمام الموحدين، فمن لم يكن على ملّته فلا شك أنه من «المشركين».

﴿ الموضع الرابع والعشرون:

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٣٣٠-٣٣٢):

«والمقصود هنا أن كثيراً من الناس يُعظّم قبر من يكون في الباطن كافراً ومنافقاً؛ ويكون هذا عنده والرسول من جنسٍ واحد؛ لاعتقاده أن الميت يقضي حاجته إذا كان رجلاً صالحاً، وكم من مشهّد يُعظمه الناس وهو كذب، وكذلك مشهّد الحسين الذي بالقاهرة؛ وقبر أبي بن كعب الذي بدمشق. اتفق العلماء على أنها كذب، وكثير من المشاهد متنازع فيها وعندها شياطين تضلّ بسببها من تضلّ، ومنهم من يرى في المنام شخصاً يظنّ أنه المقبور ويكون ذلك شيطاناً تصوّر بصورته أو بغير صورته، كالشياطين الذين يكونون بالأصنام، وكالشياطين الذين يتمثلون لمن يستغيث بالأصنام والموتى والغائبين، وهذا كثير في زماننا وغيره، ومثّل

هؤلاء كثير في شيوخ الترك الكفار يسمونه البوي وهو المخنث إذا طلبوا منه بعض الأمور؛ أرسلوا له من ينكحه؛ وينصبون له حركاتٍ عاليةٍ في ليلةٍ ظلماء؛ وقربوا له خبزًا وميتةً؛ وغنّوا غناءً يناسبه، بشرط أن لا يكون عندهم من يذكر الله، ولا هناك شيء فيه شيء من ذكر الله، ثم يصعد ذلك الشيخ المفعول به في الهواء، ويرون الدُفَّ يطير في الهواء، ويضربُ من مدَّ يدهُ إلى الخبز، ويضربُ الشيطان بالآت اللهو وهم يسمعون، ويُغني لهم الأغاني التي كانت تُغنيها آبائهم الكفار، ثم قد يغيبُ ذلك الطعام فيرونها وقد نُقل إلى بيت البوي، وقد لا يغيب ويُقربون له ميتةً يُحرقونها بالنار، ويقضي بعض حوائجهم ومثل هذا كثير جدًا للمشركين».

﴿أقول: فحكم الشيخ رحمه الله على شيوخ الترك بأنهم كفار، وأشار إلى شيء من أحوالهم الشيطانية، وفسقتهم وفجورهم؛ لأجل أن تقضي الشياطينُ بعض حوائجهم.﴾

﴿الموضع الخامس والعشرون:﴾

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٣٢٧-٣٢٨):

«أولئك الغلاة المشركين إذا حصل لأحدهم مطلوبه ولو من كافرٍ لم يُقبل على الرسول، بل يطلب حاجته من حيث ظنَّ أنها تُقضى؛ فتارةً يذهب إلى ما يظنُّه قبرَ رجلٍ صالحٍ؛ أو يكون فيه قبرُ كافرٍ أو منافق، وتارةً يعلمُ

أنَّه كافر ومنافق ويذهبُ إليه، كما يذهبُ قوم إلى الكنيسة، وإلى مواضع يُقال لهم إنها تقبل النذر، فهذا يقع فيه عامتهم».

﴿أقول: فسمي من استغاثَ بالموتى الصالحين؛ لأجل حصول مطلوبه غلاة مشركين؛ ممَّا يدلُّ على أنَّه يكفرهم تكفيراً اسمياً.

﴿الموضع السادس والعشرون:

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٢٨٠): «فإنَّ المشرك قد يدعو إلهاً من دون الله فتخاطبه الشياطين ورُبَّما قضت له بعض الحاجات، وهذا معروف في عبَاد الكواكب وعبَاد الموتى من الصالحين وغير الصالحين...»، إلى أن قال: «والفرقُ بين الموحدين والمشركين، أنَّ الموحدين يقولون: إنَّ ما أمرت به الرسل من العبادات إنَّما يتقرَّب به إلى الله؛ والأجرُ فيه على الله، وإنَّما على الرسول البلاغ؛ ليس عليه حصول الثواب، ولا يشترط أن يكون واسطةً في وجوده، بل يخلق الله الثواب بغير واسطة الرسول، وأمَّا شفاعة الرسول فهي دعاءُ الله - تبارك وتعالى - وهؤلاء يقولون: لا يحصلُ إلَّا بتوسيطهم - الشفعاء - وإن فاصَّ عنهم بغير قصدٍ، فهذا أصلٌ ينبغي معرفته».

﴿أقول: فقد صرح ﷺ بتسمية من يدعو إلهاً آخر «مشرکاً»، ثم ذكر فرقاً بين الموحدين والمشركين، وأنَّ المشركين يُوسطون الشفعاء

لقضاء حوائجهم، حيث يرون أنه قد يُفِيضُ عليه من الشفيع شيءٌ بغير دعاء الرسول؛ ممَّا يدلُّ على أنَّ الشيخ رحمته الله يرى كفرَ من يدعو الأولياء والصالحين كفرًا اسميًا.

﴿الموضع السابع والعشرون:﴾

قال في شرح العمدة (٩٢/٢-٩٣) تحقيق د. خالد المشيقح.

«الكفر على قسمين:

قسم تنبني عليه أحكام الدنيا من تحريم المناكح والذبائح ومنع التوارث والعقل وحلِّ الدم والمال وغير ذلك، فهذا إنما يثبت إذا ظهر لنا كفره إمَّا بقول يُوجبُ الكفر أو عمل مثل: السجود للصنم وإلى غير القبلة، والامتناع عن الصلاة، وشبه ذلك...

والثاني: ما يتعلَّقُ بأحكام الآخرة، والانحياز عن أُمَّة محمدٍ، واللاحاقُ بأهل الكفر، ونحو ذلك، فهذا قد يجوزُ على كثيرٍ ممَّن يدَّعي الإسلام وهم المنافقون الذين أمرهم بالكتاب والسنة معلوم...».

﴿أقول:﴾ فصرَّح بأنَّ السجود للصنم من الكفر الظاهر الذي يلحقُ بصاحبه اسم «الكفر»، وتترتَّبُ عليه آثاره في الدنيا من تحريم المناكح، والذبائح ومنع التوارث وحلِّ الدم والمال.

الموضع الثامن والعشرون:

قال في الرد على الإخنائي أو «الإخنائية» (ص ١٢٩): «ومنهم من يجعل استقبالها - أي القبور المعظمة - في الصلاة أولى من استقبال الكعبة، ويقول هذه قبله الخاصة، والكعبة قبله العامة. ومعلوم أنّ هذا من الكفر بالرسول، وبما جاء به الرسول، ومن الشرك برّب العالمين. ولا يفعل هذا من يعلم أنّ الرسول جاء بخلافه، وأنّ الرسول جاء بالحق الذي لا يسوغ خلافه، بل إنما يفعل هذا من كان جاهلاً بسنة الرسول أو من يجعل طريقاً إلى الله غير متابعة الرسول، مثل من يجعل الرسول مبعوثاً إلى العامة، أو أنّه أو شيخه من الخاصّة الذين لا يحتاجون إلى متابعة الرسول ونحو ذلك.

وهؤلاء كلّهم كفار، وإن عظموا قبر الرسول كما يُعظمون قبور شيوخهم».

أقول: هذا النص من كلام الشيخ رحمته الله تضمّن ما يلي:

١- ذكر أنّ استقبال القبور المعظمة للصالحين بدلاً من الكعبة؛ لأنّ هذه قبله الخاصة من الشرك برّب العالمين، ومن الكفر بالرسول.

٢- قوله: «ولا يفعل هذا من يعلم أنّ الرسول جاء بخلافه، وأنّ الرسول جاء بالحق الذي لا يسوغ خلافه، بل إنما يفعل هذا من كان جاهلاً بسنة الرسول».

فصرّح أنّ فاعل هذا الشرك فعله جاهلاً، ولم يعلم أنّ الرسول جاء بخلافه.

٣- قوله: «وهؤلاء كلّهم كفار»: فصرّح بكفر هذا الجاهل الواقع في الشرك الأكبر.

الموضع التاسع والعشرون:

قال في الصارم المسلول (٣/ ٩٦٨): «فمتى ترك الانقياد كان مستكبراً فصار من الكافرين، وإن كان مصدقاً. فالكفر أعمُّ من التكذيب، يكون تكديباً وجهلاً، ويكون استكباراً وظلماً. ولهذا لم يُوصف إبليس إلا بالكفر والاستكبار، دون التكذيب؛ ولهذا كان كفرٌ من يُعلم مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر إبليس، وكان كفرٌ من يجهل مثل النصاري ونحوهم ضلالاً، وهو الجهل».

أقول: فقد أثبت الشيخ هنا كفر الجهل. فدّل على أن الجاهل يقع في الكفر، ويوصف به هذا الجاهل. بل ربّما يكون سبب كفرهم هو الجهل، فلاجل أنهم جهال وقعوا في الكفر.

الموضع الثلاثون:

قال رحمه الله بعد كلام طويلٍ في تقرير الفطرة، ودالاتها على ربوبية الله تعالى

في درء تعارض العقل والنقل (٨/٤٩٠-٤٩٢): «وقوله: ﴿أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، وهم آبَاؤُنَا المشركون، وتعاقبنا بذنوب غيرنا وذلك؛ لأنه لو قُدِّرَ أنهم لم يكونوا عارفين بأنَّ الله ربهم، ووجدوا آباءه مشركين، وهم ذُرِّيَّةٌ مَنْ بعدهم، ومقتضى الطبيعة العادية أن يحتذي الرجل حذو أبيه حتى في الصناعات والمساكن والملابس والمطاعم، إذ كان هو الذي ربَّاه ولهذا كان أبواه يهودانه، وينصرانه، ويمجسانه، ويُشركانه، فإذا كان هذا مقتضى العادة الطبيعية، ولم يكن في فطرتهم وعقولهم ما يُناقض ذلك، قالوا: نحن معذورون، وآبَاؤُنَا هم الذين أشركوا، ونحنُ كُنَّا ذُرِّيَّةً لهم من بعدهم اتبعناهم بموجب الطبيعة المعتادة، ولم يكن عندنا ما يبيِّن خطأهم، فإذا كان هذا في فطرتهم ما شهدوا به من أنَّ الله وحده هو ربُّهم كان معهم ما يبيِّن بطلان هذا الشرك وهو التوحيد الذي شهدوا به على أنفسهم، فإذا احتجُّوا بالعادة الطبيعية من اتباع الآباء كانت الحجة عليهم بالفطرة الطبيعية العقلية السابقة لهذه العادة، كما قال النبي ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانَهُ أَوْ نَصْرَانَهُ أَوْ مَجْسَانَهُ»، فكانت الفطرة الموجبة للإسلام سابقةً للتربية التي يحتجُّون بها، وهذا يقتضي أنَّ نفس العقل الذي به يعرفون التوحيد حجةً في بطلان الشرك، لا يحتاج ذلك إلى رسول، فإنَّه جعل ما تقدم حجةً عليهم بدون هذا.

وهذا لا يناقض قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ﴿١٥﴾

[الإسراء: ١٥].

فإن الرسول يدعو إلى التوحيد، لكن إن لم يكن في الفطرة دليل عقلي يُعلم به إثبات الصانع لم يكن في مجرد الرسالة حجة عليهم بهذه الشهادة على أنفسهم التي تقتضي إقرارهم بأن الله ربهم ومعرفتهم بذلك، وأن هذه المعرفة والشهادة أمر لازم لكل بني آدم، به تقوم حجة الله تعالى في تصديق رسله، فلا يُمكنُ أحدًا أن يقول يوم القيامة: إني كنتُ عن هذا غافلاً، ولا أنّ الذنب كان لأبي المشرك دوني؛ لأنّه عارف بأنّ الله ربّه لا شريك له، فلم يكن معذوراً في التعطيل والإشراك. بل قام به ما يستحق العذاب.

ثم إنّ الله بكمال رحمته وإحسانه لا يُعَذِّبُ أحداً إلا بعد إرسال رسولٍ إليهم، وإن كانوا فاعلين لما يستحقّون به الذمّ والعقاب، كما كان مشركو العرب وغيرهم ممّن بُعثَ إليهم رسول، فاعلين للسيئات، والقبائح التي هي سبب الذم والعقاب.

والربُّ تعالى مع هذا لم يكن مُعَذِّباً لهم حتّى يبعثَ رسولاً.

﴿أقول: دلّ هذا النص أنّ الفطرة والعقل فيهما الحجة على بطلان الشرك، وبالتالي فهو غير معذور حين يُقارَف الشرك وإن كان لم يأتَه

الرسول بعد؛ ولهذا قال: «فإذا كان في فطرهم ما شهدوا به من أن الله وحده هو ربُّهم كان معهم ما يبيِّن بطلان هذا الشرك، وهو التوحيد الذي شهدوا به على أنفسهم...».

وقال أيضًا: «أنَّ نفسَ العقل الذي به يعرفون التوحيد حجةٌ عليهم في بطلان الشرك...».

ثم قال: «لا يحتاجُ ذلك إلى رسول...».

أقول: ذكر أنَّ العقل بيِّن قُبْح الشرك وأنه حجةٌ في بطلان الشرك، وصرَّح هنا أنه لا يحتاج إلى رسول. وإنما الرسول إذا جاء فمن لم يستجب له تعرَّض للعقاب.

الموضع الحادي والثلاثون:

قال في الرد على الشاذلي (ص ٥١-٥٣): «ولهذا كان طائفةٌ من المنتسبين إلى الشاذلي يقولون: إنَّ الغوث الفرد القطب الجامع يعلم ما يعلمه الله، ويقدرُ على ما يقدرُ عليه!!

ويقولون: إنَّ النبي ﷺ كان هكذا، ثم انتقل ذلك السرُّ إلى الحسين بن علي، ثم انتقل إلى ذريته، حتى انتهى إلى الشيخ أبي الحسن، ثم انتقل إلى ابنه.

وكان بعض أعيان المدرسين الذين قدموا إلى الشام يذكر ذلك ويوحد به لمن يجتمع به من أصحابه الفضلاء، حتى أخبروني بذلك، وكان هذا الشخص يجتمع بي، فبيّنتُ له فساد هذا الكلام، وما فيه من الخروج عن دين الإسلام.

ولا ريب أنّ هذا القول شرٌّ من قول النصارى من بعض الوجوه، فإنّ النصارى ادّعوا هذا الغلو في المسيح وحده، فمن قال: إنّ كثيرًا من الناس يعلم ما يعلمه الله، ويقدر على ما يقدر الله عليه، فقد قال في كثير من الناس ما يضاهاه قول النصارى في المسيح ابن مريم.

﴿ أقول: فقد جعل ﷻ من وصف بعض مشايخ الصوفية؛ كالشاذلي ببعض صفات الله من الألوهية أنه خروج من دين الإسلام وشرٌّ من قول النصارى من بعض الوجوه، ولا شك أنّ النصارى كفروا؛ لغلوهم في المسيح عيسى، وغلو بعض أصحاب الشاذلي في الشاذلي شرٌّ من غلو النصارى في المسيح؛ ممّا يدلُّ على أنّهم أشدُّ كفرًا من النصارى.

﴿الموضع الثاني والثلاثون:﴾

قال في جامع المسائل (٩١/١-٩٢) بعد ذكره لبعض بدع المتصوفة: «وأيضًا فهم مشركون بالرحمن، فيستغيثون بالمخلوق الميت والغائب،

ويرجونه ويخافونه ويدعونه، وهو لا يسمع كلامهم ولا يرى مكانهم، ولكن الشياطين قد تُخاطبهم وقد تتمثل في صورته، فيظنون أن ذلك هو الشيخ المستغاث به، وإنما هو شيطان تمثل لهؤلاء المشركين، كما تتمثل الشياطين للنصارى في صور من يستغيثون به مثل جرجس وغيره، ومثل ما تدخل الشياطين في الأصنام، وتكلم عابديها أحياناً، مثل ما كان يجري للمشركين من العرب، ومثل ما يجري للمشركين من الترك والهند والصين وغيرهم».

﴿ أقول: فصرح **رحمته** بتسمية من استغاث بالمخلوق الميت والغائب «مشرکاً بالرحمن»؛ ممّا يدلُّ على أنه يكفره تكفيراً اسمياً.

﴿الموضع الثالث والثلاثون:

قال في اقتضاء الصراط المستقيم (ص ٣٦٩) (تحقيق: د. ناصر

العقل): «وعلى هذا: فلو ذبح لغير الله متقرباً به إليه لحرم، وإن قال فيه: باسم الله، كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين قد يتقربون إلى الكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك، وإن كان هؤلاء مرتدين لا تُباح ذبيحتهم بحال...».

﴿ أقول: فحكم **رحمته** على من ذبح لغير الله تقرباً للكواكب بأنه من المرتدين؛ ممّا يدلُّ على أنه يراهم كفاراً بالاسم.

الموضع الرابع والثلاثون:

قال في اقتضاء الصراط المستقيم (ص ٥٦٤): «ومنهم من يسأل المقبور الميت، كما يسأل الحي الذي لا يموت! يقول: يا سيدي فلان، اغفر لي وارحمني وتُب عليّ. أو يقول: اقض عني الدين، وانصرني على فلان، وأنا في حسبك أو جوارك. وقد يندرون أولادهم للمقبور، ويُسيون له السوائب، من البقر وغيرها، كما كان المشركون يسيون السوائب لطواغيتهم...».

أقول: فسماهم مشركين بسؤالهم الميت: يا سيدي فلان، اغفر لي وارحمني وتب عليّ، وألحقهم بالمشركين الأوائل في تسييهم السوائب لطواغيتهم.

الموضع الخامس والثلاثون:

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٢٢٣-٢٢٤): «وأما ما يُروى عن بعضهم أنه قال: قبرٌ معروف الترياق المجرب، وقال بعضهم: فلان يُدعى عند قبره، وقولُ بعض الشيوخ لمُريده: إذا كانت لك حاجةٌ إلى الله، فاستغث بي أو قال: استغث عند قبري ونحو ذلك، فإنّ هذا وقع فيه كثير من المتأخرين وأتباعهم، وكثيرٌ من هؤلاء إذا استغاث بالشيخ رأى صورته؛ ورُبّما قضى بعض حاجته فيظنُّ أنّه الشيخ نفسه، أو أنّه ملكٌ

تصوّر على صورته؛ وأنّ هذا من كراماته، فيزدادُ به شركًا ومغالاةً، ولا يعلمُ أنّ هذا من جنسٍ ما تفعله الشياطين بعباد الأوثان، حيثُ تترأى أحيانًا لمن تعبدها. وتُخاطبهم ببعض الأمور الغائبة، وتقضي لهم بعض الطلبات، ولكن هذه الأمور كلّها بدع محدثة في الإسلام بعد القرون الثلاثة المفضلة».

﴿ أقول: فصرّح ﷺ بأنّ من استغاثَ بقبور المشايخ فقُضيت حاجته فإنّ هذا من جنسٍ ما تفعله الشياطين بعباد الأوثان، فالحقهم بعباد الأوثان المشركين؛ لأنّ عابد الوثن عابدٌ لغير الله جلّ وعلا فهو «مشرِك».

﴿الموضع السادس والثلاثون:

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٢٤٦): «وهذا كثيرٌ واقع في المشركين الذين يدعون الملائكة والأنبياء أو الصالحين أو الكواكب والأوثان، فإنّ الشياطين كثيرًا ما تتمثل لهم فيرونها قد تُخاطبُ أحدهم ولا يراها.

ولو ذكرتُ ما أعلمُ من الوقائع الموجودة في زماننا من هذا المقام لطال، وكلّما كان القومُ أعظمَ جهلاً وضلالاً كانت هذه الأحوال الشيطانية عندهم أكثر، وقد يأتي الشيطانُ أحدهم بمالٍ أو طعامٍ أو لباسٍ

أو غير ذلك، وهو لا يرى أحداً أتاه به، فيحسبُ ذلك كرامةً؛ وإنّما هي من الشيطان، وسببه شركه بالله وخُروجه عن طاعة الله ورسوله إلى طاعة الشياطين، فأضلّتهم الشياطين بذلك كما كانت تُضلُّ عبَاد الأصنام.

﴿أقول: فهذا نصٌّ صريح من الشيخ بتسمية من دعا الملائكة والأنبياء أو الصالحين أو الكواكب «مشرّكين»؛ ممّا يدلُّ على أنّه يُكفّرهم تكفيراً اسمياً.

﴿الموضع السابع والثلاثون:﴾

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٣٢٦-٣٢٨): «الغلاة

المشركون هم في الحقيقة بخسوا الرسل ما يستحقونه من التعظيم؛ دون الأئمة الوسط أهل التوحيد المتبعين لشريعة الرسل، وبيان ذلك بأمرور: منها أنّ النصارى يقولون: إنّهم يُعظمون المسيح، وكذلك الغالية في عليّ والأئمة أو الشيوخ أو غيرهم، وهم في الحقيقة متنقصون لهم، فإنّ المسيح ﷺ أمرهم بعبادة الله وحده لا شريك له؛ وأخبرهم أنّه عبد الله...، وإذا غلوا فيه واتخذوه ربّاً انقطع العمل الصالح الذي كان يحصل بتوحيدهم وطاعتهم، وحصل لهم مع ذلك عذاب أليم...»، إلى أن قال: «أنّ أولئك الغلاة المشركين إذا حصل لأحدهم مطلوبه ولو من كافر لم

يُقبل على الرسول، بل يطلب حاجته من حيث ظن أنها تُقضى؛ فتارةً يذهب إلى ما يظنه قبر رجل صالح؛ أو يكون فيه قبر كافر أو منافق، وتارةً يعلم أنه كافر ومنافق ويذهب إليه، كما يذهب قوم إلى الكنيسة، وإلى مواضع يُقال له إنها تقبل النذر، فهذا يقع فيه عامتهم».

﴿أقول: فصرح بتسميتهم «غلاة مشركين» يعني - من غلا في علي والأئمة أو الشيوخ -؛ مما يدل على أنه يكفرهم تكفيراً اسمياً.

﴿الموضع الثامن والثلاثون:﴾

قال في قاعدة جلية في التوسل والوسيلة (ضمن الفتاوى ١/ ١٥٧):

«والمشركون من هؤلاء قد يقولون: إننا نستشفع بهم، أي: نطلب من الملائكة والأنبياء أن يشفعوا، فإذا أتينا قبر أحدهم طلبنا منه أن يشفع لنا.. فيقول أحدهم: يا سيدي فلان، أو يا سيدي جرجس، أو بطرس، أو يا ستي الحنونة مريم، أو يا سيدي الخليل، أو موسى بن عمران، أو غير ذلك، اشفع لي إلى ربك.

وقد يخاطبون الميت عند قبره: سل لي ربك. أو يخاطبون الحي وهو غائب، كما يخاطبونه لو كان حاضراً حياً، وينشدون قصائد، يقول أحدهم فيها: يا سيدي فلان، أنا في حسبك، أنا في جوارك، اشفع لي إلى الله، سل الله

لنا أن ينصرنا على عدونا، سل الله أن يكشف عنا هذه الشدة، أشكو إليك كذا وكذا، فسل الله أن يكشف هذه الكربة. أو يقول أحدهم: سل الله أن يغفر لي.. فهذه الأنواع من خطاب الملائكة والأنبياء والصالحين - بعد موتهم عند قبورهم -، وفي مغيبهم وخطاب تماثيلهم هو من أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين من غير أهل الكتاب».

✍ **أقول:** فصرح رحمه الله بأن هؤلاء «مشركون» بطلبهم الشفاعة من الملائكة والأنبياء والصالحين.

✍ الموضوع التاسع والثلاثون:

قال في قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام وعبادات أهل الشرك والتفان (ص ١٢١): «وإذا جازَ طلبُ هذا منه، جازَ أن يطلب ذلك من الملائكة، فيقال: يا جبريل، يا ميكائيل، اشفع لنا إلى ربك، ادعُ لنا. ومعلوم أنَّ هذا ليس من دين المسلمين، ولا دين أحدٍ من الرسل، لم يسنَّ أحدٌ من الأنبياء للخلق أن يطلبوا من الصالحين الموتى، والغائبين، والملائكة، دعاءً، ولا شفاعةً، بل هذا أصلُ الشرك، فإنَّ المشركين إنما اتخذوهم شفعاء».

✍ **أقول:** فسمي من طلب الدعاء من الأموات «مشركاً»، فجعله أصل شرك الوسائط؛ لأنه قال: «فإنَّ المشركين إنما اتخذوهم شفعاء».

الموضع الأربعون:

قال في قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام وعبادات

أهل الشرك والتفاق (١٤١-١٤٢): «ولهم - المشركين - حديث مشهور

بينهم سألني عنه غير واحدٍ من أعيان الشيوخ وكبراء الناس، فكانوا

يعتمدون عليه، وهو قوله: «إذا أعييتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور»،

وقد بينتُ لمن سألني عنه مرةً بعد مرةٍ أنّ هذا كذب منكر، ليس هو في

شيءٍ من كتب المسلمين المعتمدة في الحديث، ولا ذكره أحد من علماء

الإسلام، ولا إمام من أئمة المسلمين، وإنما هذا الحديث من الأكاذيب

التي وُضعت ليقام بها دينُ أهل الشرك، كما يقولون: لو أحسن أحدكم

ظنّه بحجرٍ لنفعه الله به، وإنّما يُحسن الظنّ بالأحجار المشركون الذين

قال الله فيهم: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبٌ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ

لَهَا وَرْدُونَ ﴿٩٨﴾ [الأنبياء: ٩٨]، فهو لاء يجعلون ما يجعلونه من صلاتهم

ونسكهم، لغير الله ربّ العالمين، وإن كانوا أيضًا قد يُصَلُّون، وينسكون

لله، فهم يُشركون، كما يوجد كثير من الداخلين في الإسلام من يُصلي

الصلوات الخمس وعنده صنمٌ يعبد، وطائفةٌ من المتتسبين إلى العلم،

والعبادة، يُصَلُّون الخمس مع المسلمين، ثمَّ يصعدُ أحدهم فيدعو بعض

الكواكب، إمّا عطار، وإمّا الزهرة، وإمّا غيرهما.

وهؤلاء الضُّلَّال هم الذين إذا ذُكر النهي عن دعاء أهل القبور، والحجِّ إليهم؛ تراهم ينكرون وقد يجعلون هذا قدحًا وعبثًا، وتنقصًا بالصالحين، وبالأَنْبياء..

﴿أقول: تضمّن هذا الكلام فوائد منها:

- ١- أن الشيخ سمّى من يُحسنُ الظنَّ بالأحجار بأنّهم «مشرّكين».
- ٢- أنّهم يُشركون في صلاتهم ونُسكهم، لغير الله ربّ العالمين، وإن كانوا قد يُصلُّون وينسكون لله جلّ وعلا، فيذكر أنّ صلاتهم ونُسكهم لله لا تنفعهم ماداموا يُشركون في صلاتهم ونُسكهم لغير الله.
- ٣- ذكر أنّ كثيرًا من الداخلين للإسلام قد يُصلُّون، لكن مع ذلك يعبُدُ صنمًا.
- فهنا الشيخ لم يسمّهم «مسلمين»، وإنما قال: «الداخلين للإسلام» وهذا من دقّة عبارته؛ لأنّه وصفهم بأنهم: «ضُلَّال مشركون».
- ٤- أنّه ذكر طائفةً من المنتسبين للعلم والعبادة يُصلُّون الخمس مع المسلمين، ومع ذلك يدعون الكواكب، فلم يسمّهم «مسلمين»، وإنّما قال عنهم «ضُلَّال مشركون»؛ ممّا بيّن أنّ الشيخ رحمه الله يكفرهم تكفيرًا اسميًا.

﴿الموضع الحادي والأربعون:﴾

قال في كتاب اللمعة في الأجوبة السبعة (ص ٢٢-٢٣): «وتفصيلُ القول: أنَّ مطلوبَ العبد إن كان من الأمور التي لا يقدَّرُ عليها إلاَّ الله تعالى، مثلُ أن يطلبَ شفاءَ مريضه من الآدميين والبهائم..، أو عافيته، أو عافية أهله، وما به من بلاء الدنيا والآخرة وانتصاره على عدوِّه، وهداية قلبه، أو غفران ذنبه، أو دخول الجنة أو نجاته من النار.. وأمثال ذلك، فهذه الأمور كُلُّها لا يجوز أن تُطلب إلاَّ من الله تعالى، ولا يجوزُ أن يقول لا لملك ولا نبيٍّ، ولا شيخٍ سواء كان حيًّا أو ميتًا اغفر ذنبي، ولا انصُرني على عدوي، ولا اشف مريضِي، ولا عافني وعافي أهلي ودواي وما أشبه ذلك.

ومن سأل ذلك مخلوقًا كائنًا من كان فهو مشرك بربه من جنس المشركين الذين يعبدون الملائكة والأنبياء والتماثيل التي يُصوِّرونها على صورهم، ومن جنس دعاء النصاري للمسيح وأُمِّه».

﴿أقول:﴾ فهذا نصٌّ صريح بتسميتهم «مشركين» مع إلحاقهم بجنس المشركين الأوائل الذين يعبدون الملائكة والأنبياء، ومن جنس دعاء النصاري للمسيح وأُمِّه؛ ممَّا يدلُّ على أنَّه يرى تكفيرهم من التكفير الاسمي.

﴿الموضع الثاني والأربعون:﴾

قال في كتاب اللمعة في الأجوبة السبعة (ص ٣٤-٣٥): «وقد أخبرَ عن

المشركين أنهم قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، ثم يُقال لهذا المشرك: أنت إذا دعوتَ هذا، فإن كنتَ تظنُّ أنه أعلمُ بحالك، وأقدرُ على عطاء سؤالك، أو أرحمُ بك من ربك، فهذا جهلٌ وضلال، وكفر، وإن كنتَ تعلمُ أن الله أعلم، وأقدر، وأرحم، فلماذا عدلتَ عن سؤاله إلى سؤال غيره.

﴿أقول: فهذه مناقشةٌ وردُّ من الشيخ رحمه الله للمشرك الواقع في شرك الوسائط. فسماه «مشركاً».

الموضع الثالث والأربعون:

قال في كتاب اللعة في الأجوبة السبعة (ص ٤٥-٤٧): «ومن أعظم الشرك أن يستغيث الرجل برجلٍ ميتٍ أو غائبٍ ويستغيث به عند المصائب: يقول: يا سيدي فلان كأنه يطلبُ منه إزالة ضرره، أو جلب نفعه، وهذا حالُ النصراني في المسيح وأُمّه. وأخبارهم، ورُهبانهم، ومعلومٌ أن خيرَ الخلق وأكرمهم على الله نبينا محمد ﷺ وأعلم الناس بحقه وقدره أصحابه، ولم يكونوا يفعلون شيئاً من ذلك لا في مغيبه، ولا بعد مماته، وهؤلاء المشركون يضمُّون إلى الشرك الكذب، فإنَّ الكذب مقرونٌ بالشرك، وقد قال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (٣٠) حَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ» إلى أن قال: «فمن

كذبهم أن أحدهم يقول عن شيخه: إنَّ المرید إذا كان بالمغرب وشيخه بالمشرق، وانكشف غطاؤه ردَّه عليه، وأنَّ الشيخ إن لم يكن كذلك لم يكن شيخًا، وقد تُغويهم الشياطين كما تُغوي عبَاد الأصنام، كما كان يجري للعرب في أصنامها، ولعبَاد الكواكب وطلاسمها من أهل الشرك والسحر كما يجري للترك والهنود والسودان وغيرهم من أصناف المشركين من إغواء الشياطين لهم ومخاطبتهم ونحو ذلك، فكثير من هؤلاء قد يجري له نوعٌ من ذلك، لاسيما عند سماع المكاء والتصديّة فإنَّ الشياطين قد تنزَّل عليهم، وقد يُصيب أحدهم كما يُصيب المصروع من الإرغاء والإزباد والصياح المنكر وتكلُّمه بما لا يُعقل هو والحاضرون وأمثال ذلك ممَّا يمكن وقوعه في هؤلاء الضالين».

﴿ أقول: فصرَّح ﷺ بتسمية من يستغيث بالأموات والغائبين «مشركا»، وذكر أن شرك هؤلاء المشركين مقرونٌ بالكذب، وأشار لبعض الأمثلة في ذلك.

﴿الموضع الرابع والأربعون:

قال في كتاب اللمعة في الأجوبة السبعة (ص ٦٩): «وأما سؤال السائل عن «القطب، الغوث، الفرد، الجامع» فهذا قد يقوله طوائف من الناس، ويُفسرونه بأمور باطلة في دين الإسلام، مثل تفسير بعضهم أن «الغوث» هو الذي يكون

مدد الخلائق، بواسطته في نصرهم ورزقهم حتى يقول: إنَّ مدد الملائكة وحيثان البحار بواسطته فهذا من جنس قول النصارى في المسيح ﷺ والغالية في عليّ رضي الله عنه، وهذا كفر صريح يستتاب منه صاحبه فإن تاب وإلا قُتل».

❦ أقول: فصَّرح رضي الله عنه بكفر من قال: الغوثُ هو الذي يكونُ مددَ الخلائق، بواسطته في نصرهم ورزقهم؛ ممَّا يدلُّ على أنَّه يرى تكفيرهم تكفيراً اسماً.

❦ الموضوع الخامس والأربعون:

سُئِلَ في جامع المسائل (١٧٠/٩) عن رجلٍ قال في أولياء الله الأبرار يقولون للشيء كن، فيكون بإذن الله. فهل لهذا صحة؟

❦ فأجاب: «من قال: إنَّ غير الله إذا أراد شيئاً قال له: كُنْ، فيكون، فإنَّه يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل. وليس أحدٌ في الدنيا يحصلُ له كلُّ ما يريد، ولو كان من كان، وأما في الآخرة فيُعطى المؤمن كلُّ ما يشتهي، وإذا اشتهى شيئاً حصلَ له ذلكَ بقدرة الله».

❦ أقول: فصَّرح رضي الله عنه بأنَّ من قال ذلكَ فإنَّه يُستتاب، والاستتابة لا تكون إلاَّ من الكفر، فهذا يدلُّ على أنَّ الشيخَ يكفِّر من قال: إنَّ الأولياء يقولون للشيء كن، فيكون.

الموضع السادس والأربعون:

قال في قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام وعبادات

أهل الشرك (ص ١٠١-١٠٢): «ومشركو الهند يحجّون إلى السمناة.. صنم كان يعتقد مشركو الهند أنه يحيي ويميت ويرزق ويشفي، وكانوا يحجّون إليه، ويتقرّبون إليه بالنفائس..، والنصارى يحجّون إلى بيت لحم والقمامة، وإنما يقصدون المكان الذي وُلد فيه المسيح، والمكان الذي صُلب فيه فإنّما عظموا تلك البقعة لأجل المخلوق. وهكذا الذين يسافرون لزيارة المقابر، والمشاهد التي يعظمونها هي عندهم مثل الحجّ، بل أعظم من الحجّ، ويسمّونها الحجّ الأكبر، ويرون أنّ مرة واحدة منها أفضل من حجّات إلى مكة، ويدعون عندها، ويتضرّعون، ويخشعون، كما يفعل المسلمون في بيوت الله، ومشاعره، أو أعظم من ذلك، أو دون ذلك، كما كان المشركون يُعظمون آلهتهم مثلما يُعظمون الله، وقد يُفضلونها على الله...».

أقول: فصّح بتسميتهم «مشركين» وألحقهم بالنصارى في حجّهم للأماكن التي وُلد فيها المسيح، وسمّى من يسافر لزيارة المشاهد المعظّمة «مشركًا» وجعلهم مثل المشركين الأوائل الذين يُعظمون آلهتهم مثل تعظيم الله...

الموضع السابع والأربعون:

قال في كتابه: «الاستقامة» (١/ ٣٤٤): «وأصل الشرك أن تعدلَ بالله تعالى مخلوقاته في بعض ما يستحقّه وحده فإنّه لم يعدل أحدٌ بالله شيئاً من المخلوقات في جميع الأمور، فمن عبدَ غيره أو توكلَ عليه فهو مشركٌ به».

أقول: فصّح رحمته الله بأنّ من عبدَ غيره أو توكلَ عليه، بأن صرفَ عبادة الدعاء والتوكلَ لغيره فهو مشرك.

الموضع الثامن والأربعون:

قال في كتابه: «الاستقامة» (٢/ ٢٤): «ثم إنَّك تجد هؤلاء الذين يغفلون بزعمهم في التوحيد حتى يُعرضون عن الكتاب والسنة، ويستخفون بحرمتها، ويُعظمُ أحدهم شيخه ومتبوعه أكثر ممّا يُعظمُ الرسول صلّى الله عليه وآله، وتجدهم يشركون بالله في استغاثتهم بغيره، وخوفهم ورجائهم لغيره، ومحبتهم لغيره؛ فتجدُ فيهم من أنواع الشرك الجليّ والخفيّ، التي نهى الله عنها ورسوله، ما الله به عليم، ومع هذا فيُعرضون عمّا هو من تمام التوحيد، زعمًا أنهم يحققون التوحيد».

أقول: فوصفهم بأنهم يُشركون بالله في استغاثتهم بغيره من المشايخ والغائبين؛ ممّا يدلُّ على أنّه يرى كفرهم أو شركهم من باب «التكفير الاسمي».

الموضع التاسع والأربعون:

قال في بغية المرتاد (ص ٣٧٢): «وأحدهم يظنُّ أنَّ عبادةَ هذا الكوكب ومُخاطبته تنفعُهُ بجلبٍ منفعةٍ، ودفعٍ مضرةٍ، فيتخذُهُ إلهاً مع إقراره بأنَّه مربوب، ليس هو ربُّ العالمين.

وهؤلاء أحدُ أنواع المشركين، وكانوا تارةً يتخذون لهذه الكواكب أجساماً على ما يظنونه موافقاً لطبائعها كما يلبسون لها من اللباس، ويتختمون لها بالخواتم، ويتحرَّرون لها من الأيام ما يظنونه موافقاً لطبائعها، وقد سُمِّي ذلك «علم الاستخدام والروحانيات»، وقد يتمثَّل لأحدهم شيطانٌ يُخاطبه فيقول: هذه روحانيَّة الكوكب أو خادمه، كما كان لأصنام العرب شياطينٌ تُخاطبهم، وكذلك في بلاد الترك والهند من الشياطين التي تُخاطب المشركين ما هو معروف».

أقول: والشاهدُ أنَّه سمَّاهم «مشركين» بتقرُّبهم للكواكب.

الموضع الخمسون:

قال في مجموع الفتاوى (١٠/٢٧٨) متحدثاً عن الأحوال الشيطانية لدئي بعض الصوفية: «ومن هؤلاء - المشركين - من يكونُ شركه بالشياطين كأصحاب الأحوال الشيطانية فيفعلون ما تحبُّه الشياطين من

الكذب والفجور ويدعونه بأدعية تُحبُّها الشياطين ويعزمون بالعزائم التي تُطيعها الشياطين ممَّا فيها إشراكٌ بالله».

﴿أقول: فصرَّح بتسميتهم مشركين، وأنَّ شركهم بأدعية تُحبُّها الشياطين ويعزمون بالعزائم التي تُطيعها الشياطين.

﴿الموضع الحادي والخمسون:

قال في الجواب الصحيح (٣٢/٦): «بل من سوَّى بين الله وبين بعض المخلوقات في الحب بحيثُ يُحبُّه مثل ما يُحبُّ الله، ويخشاهُ مثل ما يخشى الله، ويرجوه مثل ما يرجو الله، ويدعوه مثل ما يدعوه، فهو مشرْكُ الشرك الذي لا يغفره الله، ولو كان مع ذلك عفيفاً في طعامه ونكاحه، وكان حكيماً شجاعاً».

﴿أقول: فقد صرَّح بتسمية من سوَّى بين الله وبين بعض المخلوقات في بعض أنواع العبادات بأنَّه «مشرْك».

﴿الموضع الثاني والخمسون:

قال في جامع الرسائل (١/١٩٣) - رسالة في الجواب عن سؤال عن الحلاج هل كان صديقاً أو زنديقاً - متحدثاً عن أخبار بعض أصحاب الأحوال الشيطانية: «وشيخٌ آخر أخبرني بنفسه أنه كان يزني بالنساء

ويتلوّط بالصبيان الذين يُقال لهم «الحوارات» وكان يقول: يأتيني كلبٌ أسود بين عينيه نُكتتان بيضاوان فيقول لي: فلان ابن فلان نذر لك نذرًا وغداً نأتيك به، وأنا قضيت حاجته لأجلك، فيُصبح ذلك الشخص يأتيه بذلك النذر، ويُكاشفه هذا الشيخ الكافر».

﴿أقول: فحكم بكفره وخروجه من الإسلام، فقد رضي بصرف عبادة النذر له دون الله جلّ وعلا.

﴿الموضع الثالث والخمسون:

قال في مجموع الفتاوى (٢٨/٤٧٤): «فهذه سنة أمير المؤمنين عليّ وغيره، قد أمر بعقوبة الشيعة: الأصناف الثلاثة، وأخفهم المفضلة. فأمر هو وعمر بجلدهم. والغالية يُقتلون باتفاق المسلمين، وهم: الذين يعتقدون الإلهية والنبوة في عليّ وغيره، مثل: النصيرية والإسماعيلية..». ثم بين حكم المعين من الغلاة، فقال: «فإن جميع هؤلاء الكفار أكفر من اليهود والنصارى فإن لم يظهر عن أحدهم ذلك، كان من المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار.

ومن أظهر ذلك، كان أشدّ من الكافرين كفرًا.

فلا يجوز أن يُقرّ بين المسلمين، لا بجزية ولا دمة، ولا يحلّ نكاح نسائهم، ولا تؤكل ذبائحهم؛ لأنهم مرتدين من شرّ المرتدين».

إلى أن قال: «وليس هذا مختصاً بغالية الرافضة، بل من غلا في أحد من المشايخ وقال: إنه يرزقه، أو يسقط عنه الصلاة، أو أن شيخه أفضل من النبي ﷺ، أو أنه مستغن عن شريعة النبي ﷺ، وإن له إلى الله طريقاً غير شريعة النبي ﷺ، أو أن أحداً من المشايخ يكون مع النبي ﷺ كما كان الخضر مع موسى، وكل هؤلاء كفار يجب قتالهم بإجماع المسلمين».

أقول: فقول الشيخ رحمه الله: «فإن لم يظهر عن أحدهم ذلك، كان من المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار. ومن أظهر ذلك، كان أشد من الكافرين كفرًا...» يدل على أنه يحكم على المعين بالكفر؛ حيث قال: «فإن لم يظهر عن أحدهم»، وقوله: «ومن أظهر ذلك» فهو نص صريح في كفر المعين من الغلاة.

ويؤيد ذلك: أنه ذكر أنه «لا يجوز أن يُقر بين المسلمين لا بجزية ولا ذمة، ولا يحل نكاح نسائهم، وهذه من أحكام المرتد كما هو معلوم عند أهل العلم».

الموضع الرابع والخمسون:

قال في التسعينية (٣/ ٧٩٧): «والشرك الذي ذكره الله في كتابه، إنما هو عبادة غيره من المخلوقات كعبادة الملائكة أو الكواكب أو الشمس أو القمر أو الأنبياء أو تماثيلهم أو قبورهم، أو غيرهم من الآدميين، ونحو

ذلك ممّا هو كثيرٌ في هؤلاء الجهمية ونحوهم ممّن يزعمُ أنّه مُحقّقٌ في التوحيد، وهو من أعظم الناس إشراكًا.

﴿أقول: فصّرَحَ رَحِمَهُ اللهُ بِأَنَّ هؤلاء الجهمية نُفاة الصفات من أعظم الناس إشراكًا بعبادة غير الله جلَّ وعلا، كعبادة الملائكة أو الكواكب أو الشمس أو القمر أو الأنبياء.

﴿الموضع الخامس والخمسون:

قال في الصفدية (ص ٢٤٤) «تحقيق/ سيد عباس الجلّيمي - وأيمن بن عارف الدمشقي» - الناشر: مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

«فالمشركون من العرب والهند والتُّرك والنبط وغيرهم من الأمم، وأهل السحر منهم والكهانة وغيرهم، مُعترفون بوجود الجن وبأنهم يُخاطبونهم ويدعونهم ويُقسمون عليهم، وعندَ (أهل دعوة) الكواكب الذين يدعون الشمسَ والقمرَ والنجوم ويعبدونها ويسجدون لها».

﴿أقول: فسَمّاهم «مشرّكين»؛ لوقوعهم بمخاطبة الجن ودعائهم والإقسام عليهم.

﴿الموضع السادس والخمسون:

قال في الصفدية (ص ٥٣٧): «وهؤلاء - أي الفلاسفة - زعموا أنّ

الشفاعة إنما هي بأن يتوجه الإنسان إلى رُوحٍ مُفارقٍ فيُفِيضُ عليه من ذلك الرُّوح، وذلك الرُّوح قد فاضَ عليه الأمرُ من الربِّ، وشبهوا ذلك بشعاع الشمس إذا وقعَ على مرآةٍ ثم وقعَ شعاعُ المرآةِ على غيره، وقد ذكر هذا المعنى ابن سينا والغزالي في «المضنون به على غير أهله» وغيرهما ممَّن بنى على أصلهم الفاسد، إذ كانوا لا يرون أنَّ الله يسمعُ كلام عباده، ولا يعلمُ ما في نفوسهم، ولا يقدرُ أن يغيِّرَ شيئاً من العالم، ولا له مشيئةٌ يفعلُ بها ما يشاء، فأثبتوا الشفاعة على هذا الوجه.

وهذا شرٌّ من الشفاعة التي يثبتها مشركو العرب والنصارى والمبتدعون من المسلمين ونحوهم، ممَّن يقول: إنَّ الله فاعلٌ مختار، فإنَّ هؤلاء يثبتون شفيعاً يشفعُ إلى الله فيقضي حاجته، وجعلوا شفيعهم من جنس الذي يشفعُ عند الملوك.

فأبطل الله سبحانه ذلك، وكفَّر من أثبتَ هذه الشفاعة، فقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

أقول: فقد ذكر أنَّ الشفاعة التي يثبتها الفلاسفة شرٌّ من الشفاعة التي يثبتها مشركو العرب، ثم ذكر أنَّ الله كفَّر من أثبتَ الشفاعة الشريكية؛ ممَّا يدلُّ على أنَّه يرى تكفير من أثبتَ شرك الوسائط (الشفاعة) تكفيراً اسمياً.

الموضع السابع والخمسون:

قال في الصفدية (ص ٥٤٠): «وكثيراً ما يتمثل لهؤلاء المشركين صورة ذلك المستغاث به، ويكون ذلك شيطاناً تمثّل على صورته؛ ليضلّ ذلك المستغيث به المشرك، كما كانت الشياطين تُكلّم الناس من الأصنام، وكما يقع كثير من ذلك في أرضِ الشرك: أرضِ الصين والتُّرك والهند والغرب والجنوب والشمال، يرون أحياناً أنّ ميثهم قد جاء وحدّتهم بأمورٍ وقضى لهم حوائج، فيظنّونه قد عاش بعد موته، وإنّما هو شيطانٌ قد تمثّل على صورته».

أقول: فسَمِيَ **رَكْبُ اللَّهِ** من يستغيث بغير الله من الملائكة والأنبياء والصالحين الذين جعلوهم شُفَعَاءَ عند الله «مشرّكاً» فقال: «وكثيراً ما يتمثّل لهؤلاء المشركين صورة ذلك الشخص المستغاث به... ليضلّ ذلك المستغيث به المشرك» ممّا يدلُّ على أنّه يُكفّر فاعل الشرك الأكبر تكفيراً اسمياً.

الموضع الثامن والخمسون:

قال في الصفدية (ص ٥٧٦): «ومن أثبت الإلهية لغير الله، من الملائكة والأنبياء، كان مشرّكاً أعظم الشرك، فكيف من أثبتها لأحاد الناس، وأمر الخلق أن يصيروا آلهة متشبهين بالله؟!».

﴿ أقول: فصّرّح بتسمية من جعلَ مع الله إلهاً آخرَ من الملائكة والأنبياء «مشرّكاً»، فكيفَ بمن أثبتَ الإلهية لغير الله لأحد الناس؟! »

﴿الموضع التاسع والخمسون:﴾

قال في مجموع الفتاوى (٢٤/٢٣٥): «وأيضاً فإنّ التوحيد أصلُ الإيمان، وهو الكلام الفارق بين أهل الجنة والنار، وهو ثمنُ الجنة؛ ولا يصحُّ إسلامُ أحدٍ إلّا به».

﴿ أقول: فصّرّح بأنّ من لم يأتِ بالتوحيد فليس بمسلم.

﴿الموضع الستون:﴾

قال في الإيمان الكبير (ص ٤٠٥-٤٠٦): «ومن هنا يظهرُ خطأ قول جهم بن صفوان ومن اتبعه، حيثُ ظنُّوا أنّ الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، لم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان، وظنُّوا أنّه قد يكون الإنسان مؤمناً كامل الإيمان بقلبه، وهو مع هذا يسبُّ الله ورسوله ويُعادي الله ورسوله، ويعادي أولياء الله، ويوالي أعداء الله، ويقتل الأنبياء، ويهدمُ المساجد، ويُهينُ المصاحف، ويُكرم الكفار غاية الكرامة، ويُهينُ المؤمنين غاية الإهانة، قالوا: (غلاة المرجئة الذين نصرّوا قول جهم): وهذه كلّها معاصٍ لا تنافي الإيمان الذي في قلبه، بل يفعلُ هذا وهو في الباطن عند الله مؤمن، قالوا: وإنما ثبتَ له في الدنيا أحكام الكفار؛ لأنّ

هذه الأقوال أمانة على الكفر، فيُحكم بالظاهر كما يُحكم بالإقرار والشهود، وإن كان الباطن قد يكون بخلاف ما أقرَّ به، وبخلاف ما شهد به الشهود، فإذا أُورِدَ عليهم الكتاب والسنة والإجماع على أنَّ الواحد من هؤلاء كافرٌ في نفس الأمر، مُعَذَّبٌ في الآخرة، قالوا: فهذا دليلٌ على انتفاء التصديق والعلم من قلبه، فالكفرُ عندهم شيءٌ واحد وهو الجهل، والإيمانُ شيءٌ واحد وهو العلم، أو تكذيب القلب وتصديقه...، وهذا القول مع أنَّه أفسدُ قولٍ قيلَ في «الإيمان» فقد ذهب إليه كثير من أهل الكلام المرجئة.

أقول: فقد ذكرَ رحمته الله الإجماع على أنَّ الواحدَ من هؤلاء - أي: المعين الذي يتلبَّسُ بتلك المكفَّرات الصريحة - كافرٌ في نفس الأمر في الدنيا، مُعَذَّبٌ في الآخرة.

ثانيًا: الذي يقولُ بإسلام الواقع في الشرك الأكبر مقتضى قوله: موافقة قول غلاة المرجئة المتكلمين الذين نصرُوا قول جهنم، الذين جوَّزُوا وجود أصل الإسلام صحيحًا مع التلبُّس بالمكفَّرات الصريحة.

فغلاة المرجئة زعموا أنَّ السجود للصنم وإهانة المصحف ونحوها من المكفَّرات الصريحة لا تنقُص أصل الإسلام، وجوَّزُوا وجوده مع التلبُّس بها؛ إلا أنهم قالوا: إنه يكونُ كافرًا في أحكام الدنيا؛ لكنَّه يُعذَّرُ وقد

يؤجرُ في أحكام الآخرة.

﴿الموضع الحادي والستون:﴾

قال في جامع الرسائل (١/ ٢٣٣): «.. ولهذا كان الكبر يُنافي الإسلام، كما أنَّ الشرك ينافي الإسلام؛ فإنَّ الإسلام هو الاستسلام لله وحده، فإنَّ الإسلام هو الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره فهو مشرك، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر، كحالِ فرعون وملئه..».

﴿أقول:﴾ فقد صرَّح بأنَّ الشرك ينافي الإسلام، فمن وقع في الشرك فقد خرج من الإسلام.

فالإسلام والشرك نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، فلا يمكن تحقُّق الإسلام في الشخص حتَّى يجتنب الشرك، فبمجرد وقوع الشرك، يرتفع اسم الإسلام من هذا الشخص.

﴿الموضع الثاني والستون:﴾

قال في كتابه: «قاعدة في المحبة» ضمن جامع الرسائل (٢/ ٢٩٣): «فينبغي أن يُعرف أنَّ استحقاق العباد للعذاب بالشرك فما دونه مشروطٌ ببلاغ الرسالة في أصل الدين وفروعه».

﴿أقول:﴾ فهذا تصريحٌ منه أنَّ التكفير الحكمي مشروط ببُلُوغ الرسالة؛

مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّكْفِيرَ الْإِسْمِيَّ يَلْحَقُ الشَّخْصَ بِمَجْرَدِ وَقُوعِهِ فِيهِ.

الموضع الثالث والستون:

قال في رسالة: «قاعدة في المحبة» ضمن جامع الرسائل (٢/ ٢٣٠-٢٣١):

«أَكْثَرُ الشَّرْكِ فِي بَنِي آدَمَ بِإِيجَادِهِ آخِرَ مَعَ اللَّهِ...، فَصَارَ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي آدَمَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ دِينٍ لَهُذِينَ الْأَمْرِينَ: لِحَاجَةٍ فِي نَفْسِهِمْ إِلَى الْإِلَهِ الَّذِي هُوَ مُحِبُّوهُ مَطْلُوبٌ لِدَانِهِ؛ وَلِأَنَّهُ يَنْفَعُ وَيَضُرُّ، وَلِحَاجَتِهِمْ إِلَى التَّزَامِ مَا يَحْبُونَهُ مِنَ الْحَاجَاتِ وَيُدْفَعُونَهُ مِنَ الْمَضَرَّاتِ.

وَهُمْ مُشْرِكُونَ فِي الْمَحَبَّةِ لِلْأُمُورِ الْمَنْزُولَةِ: أَعْيَانُهَا وَأَنْوَاعُهَا، فَهُمْ مُشْرِكُونَ فِي مَحَبَّةِ الْإِلَهِ الَّذِي يَعْبُدُونَهُ وَتَعْظِيمِهِ، وَمَحَبَّةٍ مِنْ يَبْلُغُ عَنْهُ مَا يَخْتَصُّ بِهِ، وَمَحَبَّةٍ أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ.

مُشْرِكُونَ فِي مَحَبَّةٍ غَيْرِ ذَلِكَ، وَمُشْرِكُونَ أَيْضًا فِي مَحَبَّةِ جَنْسٍ مَا التَّزَمُوهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْمَحْرَمَاتِ الْعَامَّةِ، الَّتِي هِيَ جَلْبُ الْمَنْفَعَةِ لَهُمْ جَمِيعًا، وَدَفْعُ الْمَضَرَّةِ عَنْهُمْ جَمِيعًا...، فَهَذِهِ الْمَحَبَّةُ هِيَ الْمَحَبَّةُ الدِّينِيَّةُ، كَحُبِّ الدِّينِ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ: حَقًّا كَانَ أَوْ بَاطِلًا».

﴿أَقُولُ: فَسَمِيَ مِنْ أَحَبِّ إِلَهِهِ الَّذِي يَعْبُدُهُ وَيُعَظِّمُهُ كَتَعْظِيمِ اللَّهِ مُشْرِكًا﴾؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَكْفُرُهُمْ تَكْفِيرًا إِسْمِيًّا.

الموضع الرابع والستون:

قال في رسالة: «الصفات الاختيارية» ضمن جامع الرسائل (٢/ ٦٣-٦٤):

«فَصَاحِبُ الزِّيَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ هُوَ الَّذِي يُحَقِّقُ قَوْلَهُ: ﴿يَاكَ نَعْبُدُ وَيَاكَ

نَسْتَعِثُ ﴿١٠﴾، ألا ترى أنّ اثنين لو شهدا جنازةً، فقام أحدهما يدعو للميت، ويقول: اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعفُ عنه، وأكرم نزله، ووسّع مدخله، واغسله بماءٍ وثلجٍ وبردٍ، ونقّه من الذنوب والخطايا كما يُنقى الثوبُ الأبيض من الدنس، ونحو ذلك من الدعاء له، وقام الآخر فقال: يا سيدي أشكو إليك ديوني وأعدائي وذنوبي، وأنا مستغيثٌ بك، مستجيرٌ بك، أجرني، أغثني، ونحو ذلك، لكان الأولُ عابداً لله، ومحسناً إلى خلقه، ومحسناً إلى نفسه بعبادة الله ونفع عباده، وهذا الثاني مشركاً بالله مؤذياً ظالماً معتدياً على هذا الميت ظالماً لنفسه...».

﴿١١﴾ **أقول:** فهذا نصٌّ صريح يؤكّد ما سبق نقله عن الشيخ **رحمته الله** بأنه يُسمّي عابداً غير الله «مشرّكاً» ظالماً معتدياً على هذا الميت.

﴿١٢﴾ الموضوع الخامس والستون:

قال في التسعينية (ص ٤٧٣): «فأما من اعتقدَ في الله أنّه ربُّ كلِّ شيءٍ وخالفه، وهو مع هذا يعبدُ غيره فإنّه مشرّكٌ برّبه متخذٌ من دونه إلهاً آخر، فليست الإلهية هي الخلق، أو القدرة على الخلق، أو القدم كما يُفسّرها هؤلاء المبتدعون في التوحيد من أهل الكلام».

﴿١٣﴾ **أقول:** فقد صرّح بتسمية من اتخذ مع الله إلهاً آخر بأنه مشرّك.

(وقد ذكر ابن تيمية في «درء تعارض العقل» (١/ ٢٢٦-٢٢٨): أن تفسير المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم لكلمة (الإله) بأنه القادر على الاختراع أدّى بهم للوقوع في شرك الوسائط الذي وقع فيه مشركوا العرب، فقال: «والإله هو بمعنى المألوه المعبود الذي يستحقُّ العبادة، ليس هو الإله

بمعنى القادر على الخلق، فإذا فسّر المفسر الإله بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أنّ هذا أخصّ وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية، وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن وأتباعه، لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله، فإنّ مشركي العرب كانوا مقرّين بأنّ الله وحده خالق كلّ شيء، وكانوا مع هذا مشركين...». إلى أن قال: «ولهذا كان من أتباع هؤلاء - المتكلمين - من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرّب إليها، ثم يقول: إنّ هذا ليس بشرك، وإنّما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً.

ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنّ هذا شرك، فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعث الله به رسله، وهم لا يدخلونه في مسمّى التوحيد الذي اصطالحوا عليه».

الموضع السادس والستون:

قال في كتابه: «الاستقامة» (٢/ ٣٠٢-٣٠٣): «والإسلام يجمع معنيين: أحدهما: الاستسلام والانقياد، فلا يكون متكبراً، والثاني: الإخلاص، من قوله تعالى: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] فلا يكون مشركاً، وهو أن يُسلم العبد لله ربّ العالمين».

أقول: فصرّح بأنّ من لم يُخلص عبادته لله جلّ وعلا فهو

«مشرِك» ليس بمسلم.

الموضع السابع والستون:

قال في رسالة «التوبة» ضمن جامع الرسائل (١/٢٣٣-٢٣٤):

«الإسلام هو الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره فهو مشرك به، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر، كحال فرعون وملئه... ومن أسلم وجهه لله حنيفاً فهو المسلم الذي على ملّة إبراهيم الذي قال له ربّه: أسلم، قال: أسلمتُ لربِّ العالمين».

أقول: فسَمّي من استسلم له ولغيره بأنّه «مشرِك».

الموضع الثامن والستون:

قال في كتابه: «الاستقامة» (٢/٢٠): «وقد بيّنا في غير موضع من القواعد وغيرها أنّ كلّ من لم يشهد برسالة المرسلين، فإنّه لا يكونُ إلّا مُشركاً يجعلُ مع الله إلهاً آخر، وأن التوحيد والنبوة متلازمان، وكلُّ من ذكر الله عنه في كتابه أنّه مشرك فهو مكذّب للرسول، ومن أخبر أنّه مكذّب للرسول فإنّه مشرك، ولا تتمُّ الشهادةُ لله بالإلهية إلّا بالشهادة لعبده بالرسالة».

أقول: فصّرَحَ ﷻ بتسمية من جعلَ مع الله إلهاً آخر «مشرِكاً».

الموضع التاسع والستون:

قال في مجموع الفتاوى (١٨/٣٣١): «الإنسانُ إمّا أن يخضعَ لله

وحده أو يخضعَ لغيره مع خضوعه له، أو لا يخضعَ لا لله ولا لغيره، فالأول هو المؤمن، والثاني هو المشرك، والثالث هو المتكبر الكافر».

﴿ أقول: فصرّح بتسمية من خضع لغير الله وله «مشركا».

﴿الموضع السبعون:

قال في الإيمان الأوسط (ص ٤٥٠-٤٥٢) عن السحرة: «وقد قال الله تعالى في السحر: ﴿حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] فهؤلاء الذين اتبعوا ما تتلوا الشياطين على مُلك سليمان، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، يعلمون أنه لا خلاق لهم في الآخرة، ومع هذا يكفرون، وكذلك المؤمن بالجبت والطاغوت إذا كان عالماً بما يحصل بالسحر من التفريق بين المرء وزوجه، ونحو ذلك من الجبت، وكان عالماً بأحوال الشيطان والأصنام وما يحصل بها من الفتنة، لم يكن مؤمناً بها مع العلم بأحوالها، ومعلوم أنه لم يعتقد أحد فيها أنها تخلق الأعيان، وأنها تفعل ما تشاء، ونحو ذلك من خصائص الربوبية، ولكن كانوا يعتقدون أنه يحصل بعبادتها لهم نوع من المطالب، كما كانت الشياطين تُخاطبهم من الأصنام، وتُخبرهم بأمور، وكما يوجد مثل ذلك في هذه الأزمان في الأصنام التي يعبد أهل الهند والصين والتُّرك وغيرهم، وكان كفرهم بها الخضوع لها والدعاء والعبادة واتخاذها وسيلةً ونحو ذلك».

﴿ أقول: فصرّح بأن سبب كفر من تعاطى السحر الخضوع للشياطين

بعبادتها، ودُعائها واتخاذها وسيلةً للتقرب من دون الله جلّ وعلا.

﴿الموضع الحادي والسبعون:﴾

قال في شرح الأصبهانية (ص١٤٤) (تحقيق: السعوي) عن المشركين: «ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر وغيرهم: تارةً يعتقدون أنها تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونهم شفعاء، يتوسّلون بهم إلى الله. وهذا كان أصل شرك العرب...».

﴿أقول: فسمي من جعل تماثيل الأنبياء والصالحين وسائط يتوسل بهم إلى الله «مشرّكاً».

وذكر أيضًا في (ص١٢٧) أنّ «شرك النصارى من هذا الجنس؛ فإنهم يصوِّرون في الكنائس صور من يحسنون به الظنّ، ويتخذونه شفيعًا ووسيلةً إلى الله».

﴿الموضع الثاني والسبعون:﴾

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص٢٨٠): «فإنّ المشرك قد يدعو إلهاً من دون الله فتُخاطبُهُ الشياطين ورُبّما قضت له بعض الحاجات، وهذا معروفٌ في عبّاد الكواكب وعبّاد الموتى من الصالحين وغير الصالحين».

﴿أقول: فسمي من يدعو إلهاً من دون الله «مشرّكاً».

﴿الموضع الثالث والسبعون:﴾

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٢٦٦) متحدثاً عن الأحوال الشيطانية التي تظهر لمن يدعو الأنبياء والصالحين: «وهذا كثير واقع في المشركين الذين يدعون الملائكة والأنبياء أو الصالحين أو الكواكب والأوثان، فإن الشياطين كثيراً ما تتمثل لهم فيرونها قد تُخاطب أحدهم ولا يراها.

ولو ذكرت ما أعلم من الوقائع الموجودة في زماننا من هذا لطال المقام، وكلما كان القوم أعظم جهلاً وضلالاً كانت هذه الأحوال الشيطانية عندهم أكثر».

﴿أقول: والشاهد من كلامه تسميته من يدعو الملائكة والأنبياء أو الصالحين «مشركا».

﴿الموضع الرابع والسبعون:

قال في مجموع الفتاوى (٣٧/٢٠-٣٨) وهو يتكلم عن مسألة التحسين والتقبيح: «وكذلك أخبر عن هود أنه قال لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِن أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ ﴿٥٠﴾ [هود: ٥٠] فجعلهم مفتريين قبل أن يحكم بحكم يخالفونه؛ لكونهم جعلوا مع الله إلهاً آخر.

فاسم المشرك ثبت قبل الرسالة، فإنه يُشركُ بربه ويعدلُ به، ويجعلون له أنداداً قبل الرسول...، وكذلك اسم الجهل والجاهلية، يُقال: جاهلية وجاهلاً قبل مجيء الرسول، وأما التعذيب فلا».

✍ **أقول:** فصَّح بأنَّ اسم «المشرك» ثبت قبل الرسالة؛ لأنَّه يُفَرَّقُ بين التكفير الاسمي والتكفير الحكمي؛ لذا قال: «وأما التعذيبُ فلا» أي: فلا بد من إقامة الحجة لأجل استحقاق العذاب في الآخرة.

✍ الموضوع الخامس والسبعون:

قال في مجموع الفتاوى (٣٧٢/١٠): «فإنَّ نصوص «الوعيد» التي في الكتاب والسنة... لا يستلزمُ ثبوتَ موجبها في حقَّ المعين، إلا إذا وُجدت الشروط وانتفت الموانع. لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع. هذا في عذاب الآخرة فإنَّ المستحقَّ للوعيد من عذاب الله ولعنته وغضبه في الدار الآخرة خالدٌ في النار، أو غير خالدٍ، وأسماءُ هذا الضرب من الكفر والفسق، يدخلُ في هذه القاعدة... إذ لا عذاب إلا على من بلغته الرسالة، وكذلك عُقوبةُ الفساق لا تثبتُ إلا بعد قيام الحجة».

✍ **أقول:** فهذا الكلام من الشيخ يُثبتُ تفريقَ الشيخ بين التكفير الاسمي لمن تلبَّسَ به ولو لم تبلغه الرسالة، وبين التكفير الحكمي الذي يترتبُ عليه العذابُ في الآخرة، فهذا لا يكونُ إلا بعد قيام الحجة.

✍ الموضوع السادس والسبعون:

قال في الصارم المسلول (٩٦٦/٣): «وإنَّما يمنعُ حصوله - يعني حال القلب وعمل القلب - إذا عارضه مُعارض، من حسد الرسول، أو

التكبر عليه، أو الإهمال له، وإعراض القلب عنه، ونحو ذلك كما أنّ إدراك الملائم والمنافي يُوجب اللذة والألم إلا أن يعارضه معارض، ومتى حصل المعارض كان وجود ذلك التصديق كعدمه، كما يكون وجود ذلك كعدمه، بل يكون ذلك المعارض موجباً لعدم المعلول الذي هو حال في القلب، وتوسط عدمه يزول التصديق الذي هو العلة، فينقطع الإيمان بالكلية من القلب، وهذا هو الموجب لكفر من حسد الأنبياء أو تكبر عليهم، أو كره فراق الإلف والعادة مع علمه بأنهم صادقون.

وكفرهم أغلظ من كفر الجهّال».

✍ **أقول:** فقد أثبت الشيخ رحمته الله هنا كفر الجهل؛ ممّا يدلّ على أنّ الجاهل يكفر عند الشيخ، وبيّن أيضاً أنّ كفر المعاند الذي تبين له صدق الرسول وأعرض عن الإيمان به، ولم يتقد له أنّه أغلظ من كفر الجهّال.

✍ **الموضع السابع والسبعون:**

قال في مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٩٣): «ولهذا كان من عبد شيئاً غير الله فإنّما يعبد الشيطان، ولهذا يُقارن الشيطان الشمس عند طلوعها وغروبها، واستوائها ليكون سجود من يعبدها له.

وقد كانت «الشياطين» تتمثل في صورة من يُعبد، كما كانت تكلمهم

من الأصنام التي يعبدونها، وكذلك في وقتنا خلق كثير من المتسبين إلى الإسلام، والنصارى والمشركين ممن أشرك ببعض من يُعظمه من الأحياء والأموات من المشايخ وغيرهم، فيدعوه ويستغيث به في حياته وبعد مماته، فيراه قد أتاه وكلمه وقضى حاجته، وإنما هو شيطانٌ تمثّل على صورته؛ ليغوي هذا المشرِك.

﴿أقول: فسَمِّي من يستغيثُ بالأمواتِ من المشايخ وغيرهم «مشرِكًا» وأنَّ الشيطانَ تمثَّل على صورة هذا الشيخ المستغاث به بأنَّه قضي حاجته.

﴿الموضع الثامن والسبعون:﴾

يُفرِّق ابن تيمية رحمه الله بين المسائل الظاهرة والخفية في الحكم؛ لأنَّه يرى أنَّ من وقع في المسائل الظاهرة، ومنها - الشرك الأكبر - يُسمَّى «مشرِكًا»

بمجرد وقوعه فيها؛ لأنَّها ظاهرة وأدلتها ظاهرة، والعلمُ بها منتشر. فلا يُحتَاجُ فيها إلى التعريف، وأمَّا المسائل الخفية فلاجل خفائها على من وقع فيها احتِيجَ إلى تعليمه، وصارَ الجاهلُ فيها معذورًا، حتَّى تُزال عنه الشبهة.

فقال في مجموع الفتاوى (٤/ ٥٤-٥٥): «وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يُقال: إنَّه فيها مُخطئٌ ضالٌّ، لم تقم عليه الحجة التي يكفرُ صاحبها.

ولكنَّ ذلك يقعُ في طوائفَ منهم في الأمور الظاهرة التي يعلمُ العامَّةُ والخاصَّةُ من المسلمين أنَّها من دين المسلمين، بل اليهود والنصارى يعلمون أنَّ محمدًا ﷺ بُعثَ بها وكفَّرَ مخالفتها، مثل: أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادةٍ أحدٍ سوى الله من الملائكة والنبيين والشمس والقمر والكواكب والأصنام وغير ذلك، فإنَّ هذا أظهرُ شعائر الإسلام، ومثُلُ معاداته لليهود والنصارى والمشركين والصابئة والمجوس، ومثُلُ: تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر، ونحو ذلك.

ثمَّ تجدُ كثيرًا من رؤسائهم من وقعوا في هذه الأمور، فكانوا مرتدين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون إلى الإسلام...»، إلى أن قال: «وأبلغُ من ذلك أنَّ منهم من صنَّفَ في دين المشرَكين والردة عن الإسلام، كما صنَّفَ الرازي كتابه في عبادة الكواكب والأصنام، وأقام الأدلَّةَ على حسن ذلك، ومنفعته، ورغبَ فيه.

وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون تاب منه وعادَ إلى الإسلام».

﴿أقول﴾: فهذا النصُّ يوضِّحُ بجلاء أنَّ ابن تيمية جعلَ الشرك الأكبر من المسائل الظاهرة التي وضَّحَ حكمها ودليلها وعرفها العامة والخاصة

من المسلمين، بل حتى اليهود والنصارى والمشركين عرفوها، فمن وقع في الشرك الأكبر فهو مشرك؛ لأنّ هذا ناتج عن إعراضه، يوضّح هذا التقسيم إلى مسائل ظاهرة وخفية.

﴿الموضع التاسع والسبعون:﴾

قال في مجموع الفتاوى (١/ ١٠٦): «ولم يقل أحدٌ أنّ من قال بالقول الأول فقد كفر، ولا وجه لتكفيره، فإنّ هذه مسألة خفية، ليست أدلتها جلية ظاهرة، والكفر إنما يكون بإنكار ما علّم من الدين ضرورة، أو بإنكار الأحكام المتواترة المجمع عليها ونحو ذلك».

﴿أقول:﴾ والشاهد من كلامه إثبات التقسيم: تقسيم المسائل إلى ظاهرة وخفية.

﴿الموضع الثمانون:﴾

قال في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٠٦-٣٠٧): «.. فيكون الكفر كامناً في قوله. والكامن في الشيء لا يجب أن يكون ظاهراً فيه، ولو كان الكفر ظاهراً للزمه تكفير القائل. أمّا إذا كان كامناً وهو خفي لم يكفر به من لم يعلم حقيقة ما تضمّنه من الكفر. وإن كان متضمّناً للكفر ومستلزمًا له».

﴿أقول:﴾ فهنا يصرح الشيخ بالتفريق بين مسائل الكفر ويجعل منها ما هو ظاهر، وما هو خفي، ثم يذكر الفائدة من التفريق وهو الحكم على الفاعل. ففي المسائل الظاهرة يقع الكفر على فاعله أو قائله، ولا يكون معذورًا بجهله، وأما في المسائل الخفية فيعذر، فلا بد من قيام الحجة.

﴿الموضع الحادي والثمانون:﴾

قال ابن تيمية شارحًا كلام صاحب العمدة الموفق ابن قدامة: «مسألة: فمن جحد وجوبها - يعني وجوب الصلاة - بجهله عُرِفَ ذلك، وإن جحدًا عنادًا كفر»: (٢/ ٥١-٥٢): «وهذا أصل مطرد في مباني الإسلام الخمسة، وفي جميع الأحكام الظاهرة المجمع عليها، من مكلف إن كان الجاحد لها معذورًا، مثل أن يكون حديث عهد بالإسلام، أو قد نشأ ببادية هي مظنة الجهل بذلك، لم يكفر حتى يُعرَف أن هذا دين الإسلام.

لأنَّ أحكام الكفر والتأديب لا تثبت إلا بعد بلوغ الرسالة، لا سيما فيما لا يُعلم بمجرد العقل، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ﴿١٥﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ

حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴿ [النساء: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا﴾ [القصص: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿لَا تُنذِرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩] فالإنذار لمن بلغه القرآن بلفظه أو معناه، فإذا بلغت الرسالة بواسطة أو بغير واسطة قامت عليه الحجة، وانقطع عذره.

فأما الناشئ بديار الإسلام ممن يعلم أنه قد بلغت هذه الأحكام، فلا يقبل قوله: إني لا أعلم ذلك. ويكون ممن جحد وجوبها بعد أن بلغه العلم في ذلك، فيكون كافراً كفرةً ينقل عن الملة، سواء اعتقدها مستحبةً أو لم يعتقدها، وسواء رآها واجبةً على بعض الناس دون بعضٍ أو لا، وسواء تأوّل في ذلك أو لم يتأوّل؛ لأنّه كذب الله ورسوله، وكفر بما ثبت أنّ محمداً ﷺ بعث به.

ولهذا أجمع رأيي عمر والصحابة في أنّ الذين شربوا الخمر مستحلّين لها أنهم إن أفروا بالتحريم خلّوا؛ وإن أصرّوا على الاستحلال قُتلوا. وقالوا: كذلك من تأوّل تأويلاً يخالف جماهير المسلمين.

﴿ أقول: فهذا النصّ فيه عدّة فوائد:

الأولى: التصريح بالمسائل الظاهرة وذلك في قوله: «في جميع الأحكام الظاهرة المجمع عليها..»

الثانية: عدمُ العذرِ في المسائل الظاهرة إذا كانت من الشرائع إلا من كان حديثَ عهدٍ بالإسلام أو عاشَ بباديةٍ بعيدةٍ، وأمّا من عاشَ بين المسلمين فلا يُعذرُ بجحدٍ شيءٍ من الشرائع الظاهرة.

الثالثة: الفرقُ بينَ ما يُعلمُ بالعقل كُفُوحِ الشرك، وبين ما لا يُعلمُ بالعقل كالشرائع؛ لقوله: «لأنَّ أحكامَ الكفرِ والتأديب لا تثبُتُ إلا بعد بلوغ الرسالة، لاسيما فيما لا يُعلمُ بمجرد العقل»، فبيّن أنّ ما لا يُعلمُ بمجرد العقل بل يُعلمُ بالخبر فإنَّ أحكامَ الكفر والتأديب لا تثبُتُ إلا بعد بلوغ الرسالة، ومفهومه: أنّ ما يُعلمُ بمجرد العقل كُفُوحِ الشرك، فإنّه قد تثبُتُ بعضُ الأحكام قبل بلوغ الرسالة، كالاسم فيُطلقُ عليه اسم: الكافر أو المشرك والآثار المترتبة عليه، ولكن لا يُعاقبُ إلا بعد بلوغ الرسالة.

الرابعة: معنى قيام الحجّة في المسائل الظاهرة وأنه يكفي بلوغها.

الخامسة: أنّ الناشئ في ديار الإسلام - ممّن يُعلم أنّ الحجّة بلغتْه - لا تُقبَلُ منه دعوى الجهل؛ لأنّه مظنّة للعلم.

﴿الموضع الثاني والثمانون:﴾

قال في مجموع الفتاوى (١/ ١٥٣): «ولفظُ التوسل قد يُرادُ به ثلاثة

أُمُورٍ، يُرَادُ به أَمْرَانِ مُتَّفَقٌ عليهما بين المسلمين؛ أحدهما هو أصلُ الإيمان والإسلام، وهو: التوسل بالإيمان به وبطاعته.

والثاني: دعاؤه وشفاعته، وهذا أيضًا نافعٌ يتوسَّلُ به من دعا له وشفعَ فيه باتفاق المسلمين، ومن أنكرَ التوسَّلَ به بأحد هذين المعنيين فهو كافرٌ مرتدٌّ يستتاب فإن تابَ وإلا قُتِلَ مرتدًّا، ولكنَّ التوسل بالإيمان به وبطاعته هو أصلُ الدين، وهذا معلومٌ بالاضطرار من دين الإسلام للخاصة والعامة.

وأما دعاؤه وشفاعته وانتفاع المسلمين بذلك فمن أنكره فهو أيضًا كافر، لكن هذا أخفى من الأول، فمن أنكره عن جهلٍ عُرِفَ ذلك، فإن أصرَّ على إنكاره فهو مرتدٌّ.

﴿ أقول: هذا النص فيه إثباتُ تقسيم المسائل إلى نوعين:

- مسائل ظاهرة: لا يُشترط في التكفير بها التعريف.
- ومسائلٌ خفية لا بدَّ فيها من التعريف.

﴿ الموضع الثالث والثمانون:

قَرَّرَ ﷺ التفريق بين الأحكام في الدنيا والأحكام في الآخرة في الثواب والعقاب.

فقال في الإيمان الكبير (ص ٤٤٣-٤٤٤): «فيجب أن يُفَرَّق بين أحكام المؤمنين الظاهرة التي يُحكم فيها الناس في الدنيا، وبين حكمهم في الآخرة بالثواب والعقاب؛ فالمؤمنُ المستحقُّ لِلْجَنَّةِ لا بُدَّ أن يكونَ مؤمناً بالباطن باتفاق جميع أهل القبلة...»، إلى أن قال: «وكذلك المنافقون الذين لم يُظهروا نفاقهم يُصَلَّى عليهم إذا ماتوا، ويُدفنون في مقابر المسلمين من عهد النبي ﷺ، والمقبرة التي كانت للمسلمين في حياته وحياته خُلُفائه وأصحابه يُدفنُ فيها كُلُّ من أظهرَ الإيمان وإن كان منافقاً في الباطن...، ومن دُفِنَ في مقابر المسلمين صَلَّى عليه المسلمون، والصلاة لا تجوزُ على من علِمَ نفاقه بنصِّ القرآن، فعُلِمَ أنَّ ذلك بناءً على الإيمان الظاهر، والله يتولَّى السرائر».

﴿أقول﴾: فهذا النص دليلٌ على اعتبار الظاهر في الحكم على المعين بالتوحيد والشرك، أو الإسلام والكفر، فعلى ذلك: من أشرك بالله جلَّ وعلا فدعا غيره من الأموات والغائبين فهو «مشرِك» في حكم الظاهر في الدنيا.

﴿الموضع الرابع والثمانون﴾:

قال في منهج السنة (٨/ ٥٨-٦٠): «.. من جنسٍ من اعتقدَ من الغلاة في أحدٍ من هؤلاء النبوة، أو ما هو أفضلُ من النبوة، أو الإلهية. وهذه المقالات كلها كفرٌ بينٌ، لا يستريبُ في ذلك أحدٌ من علماء الإسلام.

وهذا كاعتقاد الإسماعيلية، أولاد ميمون القدّاح، الذين كان والدهم يهوديًا ربييًا لمجوسيّ، وزعموا أنّهم أولاد محمد بن إسماعيل بن جعفر، واعتقد كثير من أتباعهم فيهم الإلهية أو النبوة وأنّ محمدًا بن إسماعيل بن جعفر نسخ شريعة محمد ﷺ. وكذلك طائفة من العامة والنّسّاك يعتقدون الإلهية أو النبوة في عليّ وفي بعض أهل بيته، إمّا الاثنا عشر وإمّا غيرهم.

وكذلك طائفة من العامة والنّسّاك يعتقدون في بعض الشيوخ نوعًا من الإلهية أو النبوة، أو أنهم أفضل من الأنبياء، ويجعلون خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، وكذلك طائفة من هؤلاء يجعلون الأولياء أفضل من الأنبياء...، فهذه الأقوال ونحوها هي من الكفر المخالف لدين الإسلام باتفاق أهل الإسلام، ومن قال منها شيئًا فإنّه يستتاب منه، كما يستتاب نظراؤه ممّن يتكلّم بالكفر، كاستتابة المرتد إن كان مظهرًا لذلك، وإلّا كان داخلًا في مقالات أهل الزندقة والنفاق.

وإنّ قدّر أنّ بعض الناس خفي عليه مخالفة لدين الإسلام: إمّا لكونه حديث عهد بالإسلام أو لنشأته بين قوم جهال يعتقدون مثل ذلك - فهذا بمنزلة من يجهل وجوب الصلاة أو بعضها، أو يرى الواجبات تجب على العامة دون الخاصة، وأنّ المحرمات - كالزنا والخمر - مباحة للخاصة دون العامة».

أقول: فهذا النص من كلام الشيخ فيه فوائد:

الأولى: لما ذكر من اعتقد النبوة في غير النبي ﷺ أو الإلهية، قال: «وهذه المقالات كلها كفرٌ بين لا يستريب في هذا أحدٌ من علماء الإسلام».

وهذا يؤكد تفريق الشيخ بين المسائل الظاهرة والخفية.

الثانية: ثم «كذلك» على هذه المسألة فقال: «وكذلك طائفة من الغلاة يعتقدون الإلهية أو النبوة في عليٍّ، وفي بعض أهل بيته إما الإثنا عشر وإما غيرهم».

ثم قال: «وكذلك طائفة من العامة، والنسّاك، يعتقدون في بعض الشيوخ نوعاً من الإلهية أو النبوة، أو أنهم أفضل من الأنبياء».

الثالثة: ثم قال «فهذه الأقوال ونحوها من الكفر».

ثم قال - وهو موضع الإشكال -: «فإن قُدِّرَ أن بعض الناس خفي عليه...»، فالجواب عن هذا الإشكال:

أن الشيخ لم يذكر أن هؤلاء يعتقدون هذه الأقوال، وإنما ذكر أنه خفي عليهم مخالفتها لدين الإسلام؛ لأنه ذكر قبل ذلك حكم من اعتقد هذه الأقوال، وأنه من الكفر البين، الذي لا يستريب فيه.

ومّا يدلُّ على هذا قوله بعد ذلك: «أو لنشأته بين قوم جهال يعتقدون ذلك».

فدلَّ على أنَّه يريدُ بقوله: «فإن قُدِّرَ أنَّ بعضَ الناسِ خفي عليه...» يُريدُ به - كما قلنا - من خفي عليه مخالفتها لدين الإسلام مع أنَّهم لا يعتقدون ذلك.

الموضع الخامس والثمانون:

قرَّر الشيخ أنَّ فاعل الشرك الأكبر مذموم قبل الرسالة، وفعله قبيحٌ قبل بلوغ الحجة. مع أنَّه لا يستحقُّ العذاب إلا بعد بلوغ الحجة إلى مذهب أهل السنة في مسألة: «التحسين والتقيح العقليين».

أما كونهم مذمومين: فقد قال في الجواب الصحيح (٣١١/٢-٣١٤):

«... ومنهم من يقول بل لا يُعَذِّبهم حتى يبعث إليهم رسولاً كما دلَّ عليه الكتاب والسنة، لكنَّ أفعالهم تكون مذمومةً وممقوتةً يذمُّها الله ويُبغضها، ويوصفون بالكفر الذي يذمُّه الله ويبغضه، وإن كان لا يُعَذِّبهم حتى يبعث إليهم رسولاً».

ثمَّ استدَلَّ بحديث عياض بن حمار رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «إنَّ الله نظرَ إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم...».

وَأَمَّا كَوْنُ أَعْمَالِهِمْ قَبِيحَةً فَقَالَ فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ: «فَصُلِّ: وَقَدْ أَخْبَرَ
الله تعالى عن قُبْحِ أَعْمَالِ الْكُفَّارِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ رَسُولٌ، كَقَوْلِهِ لِمُوسَى:
﴿أَذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ (١٧) فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَٰهٌ إِلَّا أَن تَزْكَىٰ﴾ (١٨) وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ
فَتَخْشَىٰ﴾ (١٩). (النازعات: ١٧ - ١٩).

ثُمَّ ذَكَرَ أُدْلَةً أُخْرَىٰ ثُمَّ قَالَ: «وكَذَلِكَ الْخَلِيلُ لِقَوْمِهِ أَيْضًا: ﴿إِذْ قَالَ لِأَيِّهِ
وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ (٨٥) أَيْفَكَا ءَالِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ (٨٦) فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ (٨٧) [الصفات: ٨٥ - ٨٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ (٩٥) وَاللَّهُ
خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٩٦)، فَهَذَا كُلُّهُ يَبَيِّنُ قُبْحَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ قَبْلَ النَّهْيِ وَقَبْلَ إِنكَارِهِ
عَلَيْهِمْ؛ وَلِهَذَا اسْتَفْهَمَ اسْتَفْهَامَ مُنْكَرٍ، فَقَالَ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ (٩٥) وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ
وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٩٦) أَيَّ وَخَلَقَ مَا تَنْحِتُونَ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَعْبُدُوا مَا تَصْنَعُونَ
بِأَيْدِيكُمْ، وَتَدْعُونَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، فَلَوْلَا حُسْنُ التَّوْحِيدِ وَعِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا
شَرِيكَ لَهُ، وَقُبْحُ الشَّرِكِ ثَابِتٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَمَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ لَمْ يُخَاطَبِهِمْ بِهِذَا، إِذْ
كَانُوا لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئًا يُذْمَنُ عَلَيْهِ، بَلْ كَانَ فَعْلُهُمْ كَأَعْمَالِهِمْ وَشَرِبَهُمْ.

وَأَيْضًا فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ يُبَيِّنُ لَهُمْ قُبْحَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ
الشَّرِكِ وَغَيْرِهِ بِالْأُدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَيَضْرِبُ لَهُمُ الْأَمْثَالَ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ
لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا

﴿تَذَكَّرُوا﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٥]، وقوله: ﴿قُلْ فَإِنَّ مَسْحُورَاتِ﴾ [٨٩] ﴿المؤمنون: ٨٩﴾، فهذا يقتضي بأن اعترافهم بأن الله هو الخالق يُوجب انتهاءهم عن عبادتها، وأنّ عبادتها من القبائح المذمومة...».

الموضع السادس والثمانون:

قال في الصفدية (ص ١٨٩): «وهؤلاء المتفلسفة جمعوا الشرَّ كُلَّهُ، فقولُ جهم بن صفوان الذي عظمَ السلفُ الإنكارَ عليه جزءٌ من قولهم، بل المشركون الذين جعلوا مع الله أندادًا يحبونهم كحبِّ الله خيرٌ من هؤلاء الفلاسفة، فإنَّ أولئك أثبتوا محبةَ الله، فجعلوها من كمال الإنسان، لكن ضلُّوا حيثُ أحبُّوا مع الله غيره فكانوا مشركين».

أقول: فصَّرَحَ بأنَّ من جعلَ مع الله أندادًا يحبونهم كحبِّ الله بأنَّهم «مشركين».

الموضع السابع والثمانون:

قال في مجموع الفتاوى (٢٢٦/٣٥): «وكلُّ حكمٍ علّقَ بأسماء الدين من إسلامٍ وإيمانٍ وكفرٍ ونفاقٍ وردّةٍ وتهودٍ وتنصّرٍ إنما يثبتُ لمن اتصفَ بالصفاتِ الموجبةِ لذلك».

وكون الرجل من المشركين أو أهل الكتاب هو من هذا الباب؛ فمن كان بنفسه مشركاً فحكمه حكم أهل الشرك وإن كان أبواه غير مشركين، ومن كان أبواه مشركين وهو مسلم فحكمه حكم المسلمين لا حكم المشركين، فكذا إذا كان يهودياً أو نصرانياً وأبأؤه مشركين فحكمه حكم اليهود والنصارى».

✍ **أقول:** فهذا صريح في أن الواقع في الشرك الأكبر يُسمى «مشركاً».

﴿الموضع الثامن والثمانون:﴾

قال في بيان تلبس الجهمية (٢/٦٦-٦٧): «وليس معه - ابن رشد - ما يُعتمد عليه أن هؤلاء - فلاسفة اليونان - كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله؛ بل لو قيل: كانوا مشركين لكان أقرب؛ فإنه من المشهور في أخبار اليونان أهل مقدونية وغيرها أنهم كانوا مشركين: يعبدون الأصنام، والكواكب، وهؤلاء الفلاسفة يُسمون الكواكب الآلهة الصغرى والأرباب».

✍ **أقول:** فصرح بتسمية من عبد الأصنام والكواكب بأنهم «مشركين».

﴿الموضع التاسع والثمانون:﴾

قال في مجموع الفتاوى (٢/٧٩): «فكلُّ مكذِّبٍ بما جاءت به الرسل

فهو كافر، وليس كل كافرٍ مكذَّبًا، بل قد يكون مرتابًا إن كان ناظرًا، أو معرضًا عنه، بعد أن لم يكن ناظرًا فيه. وقد يكون غافلًا عنه لم يتصوره بحالٍ، لكن عقوبته هذا موقوفة على تبليغ المرسل إليه».

﴿أقول: فهذا النص يُبين فيه الشيخ أنَّ الكافر نوعان:

الأول: منهم المكذَّب للرسل.

الثاني: غير المكذَّب، وهذا على ثلاثة أنواع:

أ- الذي نظر فيما أرسلت به الرسل، ولكنه صار مرتابًا شاكًا فيه.

ب- المعرض عما جاءت به الرسل، ولم يكن ناظرًا فيه.

ج- الغافل الذي لم يتصور الرسالة بحالٍ فهذا كافرٌ كفرًا اسميًا، ولكن لا يحكم بكفره الكفر الذي يُعاقب عليه حتى تبلغه الحجة؛ ولهذا صرح الشيخ بقوله: «لكن عقوبته هذا موقوفة على تبليغ المرسل إليه».

﴿الموضع التسعون:

قال في مجموع الفتاوى (٥/ ١٧٨): «ذم من لم يكن حفظه من السماع

إلا سماع الصوت دون فهم المعنى واتباعه، فقال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ

كَفَرُوا كَمَثَلِ الْإِذَى يَبْعَثُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّكُمْ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٧١﴾ [البقرة: ١٧١]، وقال: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ﴿٤٤﴾ [الفرقان: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنفًا﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴿١١﴾ [محمد: ١٦] وأمثال ذلك.

وهؤلاء المنافقون سمعوا صوت الرسول ﷺ ولم يفهموا، وقالوا: ماذا قال آنفًا؟ أي الساعة. وهذا كلام من لم يفقه قوله، فقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ ﴿١١﴾.

أقول: فقد ذكر أن طائفة من الكفار والمنافقين لم يكن من حظهم من القرآن والسنة إلا سماع الصوت، دون فهم المعنى واتباعه مع كونهم مذمومين بنص كتاب الله تعالى.

فدل على قيام الحجة عليهم بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وإن لم يفهموها بمجرد السماع.

ومما يزيد ذلك بياناً أنه استدلل بالآيات التي تصمهم بالكفر مع

كونهم لم يفهموا، فتأمل قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾، فضرب الله لهم مثلاً بالأنعام التي لا تفهم من قول الراعي إلا الزجر ونحوه.

ثم زاد هذا بياناً بقوله: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

فحجب الله عنهم الفهم؛ لأنهم معرضون عنه؛ لذلك استدلل بقوله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَا لَا نَعْمَ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].



خلاصة رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في فاعل الشرك الأكبر

أولاً: يُقسَّم ابن تيمية الجاهل الواقع في الشرك الأكبر إلى قسمين:

النوع الأول: من لم تبلغه الدعوة، ولم يبلغه القرآن والحديث، كمن عاش في بادية بعيدة، فهذا يُفصل ابن تيمية في حكمه؛ لأنَّ الكفر عنده الذي يلحقُ المكلف نوعان: النوع الأول: تكفيرٌ اسمي، وهو أن يلحقَ به اسمُ الكفرِ والشرك، دونَ الحكم، فيُسمَّيه «كافرًا»، لكن لا يرى معاقبته حتى تقومَ عليه الحجَّةُ الرسالية التي يكفرُ تاركها.

فهو يرى تكفيرَ من لم تبلغه الدعوة، أو لم يبلغه القرآن والحديث ممَّن وقعَ في الشرك الأكبر تكفيرًا اسميًا، فيُطلقُ عليه اسم «كافر»، و«مشرِك».

النوع الثاني: من بلغته الدعوة، وبلغه القرآن والحديث، ويقعُ في الشرك الأكبر جهلاً، فهذا لا يعذرُه ابن تيمية بالجهل مطلقاً؛ لأنَّ جهله ناتجٌ عن إعراضٍ منه وعدمِ مبالاةٍ، وكونه لم يرفع بذلك رأساً.

وهذا الكلامُ في الشرك الأكبر بخصوصه. بخلاف الشرائع الظاهرة.

*** وأما الشرائعُ الظاهرة المتواترة:** كوجوبِ الصلواتِ الخمس

والزكاة والحج والصيام، وكذلك المحرمات الظاهرة كتحريم الزنا والربا والخمر ونحو ذلك، فإن ابن تيمية يرى - كغيره من الفقهاء - أن من جحدما جهلاً ومثلهُ يجهل ذلك؛ كمن عاش ببادية بعيدة أو كان حديث عهد بالإسلام فهو معذورٌ حتى تبلغه الحجة التي يكفر تاركها.

وأما من كان يعيش بين المسلمين فلا يعذر.

*** وأما المسائل التي يخفى دليلها:** فلا يكفر منكرها حتى يتبين له الحق ويفهم.

يُقسّم ابن تيمية المسائل المُكفّرة إلى قسمين: مسائل ظاهرة، ومسائل خفية.

*** أما المسائل الظاهرة:** ومنها الشرك الأكبر. وجميع المسائل التي يعرفها الخاص والعام عن دين الإسلام.

ذكر ابن جرير الطبري ضابط المسائل الظاهرة فقال في كتابه: «التبصير في معالم الدين» (ص ١٢٥): «والآخرُ منهما غيرُ معذورٍ بالخطأ فيه، مُكلّف قد بلغ حدّ الأمر والنهي، ومُكفّر بالجهل به الجاهل، وذلك ما كانت الأدلة الدالة على صحته متفقّة غيرُ مفترقة، ومؤتلفة، غيرُ مختلفة، وهي مع ذلك ظاهرةً للحواس».

*** وأما المسائل الخفية:** فهي التي يخفى دليلها على العامة ولا

يعرفها إلا الخواص من أهل العلم.

ذكر ابن جرير ضابطها في التبصير (ص ١٢٤) فقال: «معدورٌ فيه بالخطأ... وذلك الخطأ فيما كانت الأدلة على الصحيح من القول فيه مختلفة، غير مؤتلفة، والأصول في الدلالة عليه مفترقة، غير متفقة، وإن كان لا يخلو من دليل على الصحيح من القول فيه، فميز بينه وبين السقيم منه؛ غير أنه يغمض بعضه غموضاً يخفى على كثير من طلابه، ويلتبس على كثير من بُغاته».

(بُغاته: مثل المتشابه الخاص) يخفى على بعض الناس دون بعضهم.



الفصل الثاني: المتشابه من كلامه في فاعل الشرك الأكبر الذي يحتاج إلى توجيه

الموضع الأول:

قال في الرد على الإخنائي أو «الإخنائية» (ص ٣٨٧-٣٨٨): «ومنهم من يُصَلِّي إلى قبر شيخه، ويستقبله في الصلاة، ويقول: هذه قبلة الخاصة، والكعبة قبلة العامة.

وأنا أعرف من فعل هذا وهذا. وهم قوم لهم عبادة وزهد ودين، لكن فيهم جهل وضلال، كما أنّ رهبان النصراني وغيرهم من أزهّد الناس، وأعظمهم اجتهادًا في العبادة، ولكن بجهل وضلال..».

أقول: عند التأمل في كلام الشيخ يتبيّن عدم عذرهم من وجوه:

الأول: أنّه لم يصفهم بالإسلام، فلم يُسمّهم مسلمين. فقله: «لهم عبادة وزهد ودين»:

لا يقتضي أنّهم «مسلمون». وهو أيضًا لم يُسمّهم بذلك.

الثاني: - وهو يوضّح الذي قبله - أنّه مثّلهم بالنصارى، ووصفَ

النصارى بأنهم جُهاَل مع أنَّه قال فيهم: «كما أنَّ رُهبان النصارى وغيرهم هم من أزهَدِ الناس، وأعظمهم اجتهدًا في العبادة، ولكن بجهلٍ وضلالٍ».

فهل يفيدُ هذا الكلام أنَّ النصارى مسلمون؟!

﴿الموضع الثاني:﴾

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٤١): «فإنَّا بعد معرفة ما جاء به الرسول نعلم بالضرورة أنَّه لم يشرع لأُمَّته أن يدعو أحدًا من الأموات لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، ولا بلفظ الاستعاذة ولا بغيرها، كما أنَّه لم يشرع لأُمَّته السجود لميتٍ ولا إلى ميتٍ ونحو ذلك، بل نعلم أنَّه نهى عن كلِّ هذه الأمور، وأنَّ ذلك من الشرك الذي حرَّمه الله ورسوله.

لكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثيرٍ من المتأخرين؛ لم يمكن تكفيرهم بذلك حتى يتبيَّن لهم ما جاء به الرسول ممَّا يُخالفه».

﴿أقول:﴾ هذا النص تمسك به من زعم أنَّ الشيخ يُسمي المشرك «مسلمًا»، والحقُّ أنَّه ليس كذلك من وجوه:

الأول: أنه قال: «لغلبة الجهل»، ولم يقل «للجهل»، فالشيخ هنا ربط المسألة بغلبة الجهل، وقلة العلم بآثار الرسالة. وغلبة الجهل معناه: انتشار الجهل، وعدم وجود من يُنبّه، ويُوضّح ويُعلّم، مع قلة العلم بآثار الرسالة، فهذا يُشبه الفترة من جهة الزمان، ويُشبه من عاش بادية بعيدة من جهة المكان، بينما الجهل هو عدم علمه بالمسألة وإن كان العلم منتشرًا.

الثاني: قوله: «لم يُمكن تكفيرهم» يعني الحكم عليهم بالكفر، وهو التكفير الحكمي، الكفر الذي يُعذّب عليه.

وقد سبق تفريق الشيخ بين نوعي التكفير:

- فالتكفير الاسمي: الذي هو إطلاق اسم الشرك والكفر على من وقع في الشرك الأكبر؛ لأنّ من وقع في الشرك الأكبر خرج عن حقيقة الإسلام؛ لأنّه لم يأت بحقيقة التوحيد التي هي إفراد الله بالعبادة، وإن كان جاهلاً لم تبلغه الحجة الرسالية.
- وأمّا التكفير الحكمي: فهو الحكم على هذا المشرك بالكفر الذي يترتب عليه العقاب في الدنيا بالقتل، وفي الآخرة بالنار، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال الشيخ عبد الله أباطين في الدرر السنية (٣٧١/١٠) في توجيه كلام ابن

تيمية: «فانظر إلى قوله: «لم يُمكن تكفيرهم بذلك حتى يُبينَ لهم ما جاء به الرسول ﷺ، ولم يقل حتى يُبينَ لهم ونتحقق منهم المعاندة بعد المعرفة».

أقول: الفرق بين «يُبين» بالياء، وبين «يُبين» بالتاء المثناة الفوقية، أنَّ معنى «يُبين» أن يُبلغهم الحجة الرسالية التي يكفرُ تاركها، فالبيانُ في المسائل الظاهرة يكفي فيه مجرّد التبليغ بالدليل؛ ولذا عبّر ابن تيمية بـ «يُبين».

ومعنى «يُبين» بالتاء الفوقية: حتى يفهموا ذلك؛ لأنَّ ابن تيمية اعتبرَ قيام الحجة في المسائل الظاهرة بمجرد البلاغ، وأمّا في المسائل الخفية فلا بدّ من رفع الشبهة والفهم.

وعلى هذا يزول الإشكال في هذا الموضع من كلام ابن تيمية، فيكونُ معناه: أنَّه لغلبة الجهل لم يُمكن الحكم بكفرهم الكفر الحكمي الذي يترتب عليه إقامة الحد في الدنيا أو العذاب في الآخرة حتى يُبلغهم الحجة الرسالية التي يكفرُ تاركها، فنزّلهم منزلة من لم تبلغه الدعوة كأهل الفترة؛ لغلبة الجهل».

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن في مصباح الظلام (ص ٤٩٨ - ٤٩٩) معلقاً على كلام ابن تيمية: «ولكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثيرٍ من المتأخرين لم يمكن تكفيرهم بذلك، حتى يُبينَ له ما جاء به الرسول...».

«ومرادُ شيخ الإسلام ابن تيمية بهذا الاستدراك، أنَّ الحجةَ إنَّما تقومُ على المُكَلَّفِينَ، ويترتَّبُ حكمها بعد بلوغ ما جاءت به الرسل من الهدى ودين الحقِّ، وزُبدَةِ الرسالة ومقصودها الذي هو توحيدُ الله وإسلامُ الوجوه له وإنابة القلوبِ إليه.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقد مثَّل العلماءُ هذا الصنف بمن نشأ ببادية، أو وُلدَ في بلاد الكفار، ولم تبلغه الحجة الرسالية...، فمن بلغته دعوةُ الرسل إلى توحيد الله، ووجوب الإسلام له، وفَقَّه أنَّ الرِّسْلَ جاءت بهذا لم يكن له عُذْرٌ في مخالفتهم وتركِ عبادةِ الله، وهذا هو الذي يُجزمُ بتكفيره إذا عبدَ غير الله، وجعلَ معه الأنداد والآلهة، والشيخ - ابن تيمية - وغيره من المسلمين لا يتوقفون في هذا.. وهذا هو المراد بقول الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى: «حتى يُبينَ» لهم ما جاء

به الرسول فإذا حصلَ البيان الذي يفهمه المخاطب ويعقله فقد تبين له..؛ لأنَّ كلَّ من يُبين له ما جاء به الرسول، وأصرَّ وعاند فهو غير مستجيب».

ثمَّ قال الشيخ عبد اللطيف مبيِّنًا نوعي الكفار: «والحجَّةُ قائمةٌ عليه سواء كان إصراره لشبهةٍ عرضت، كما وقع للنصارى، وبعض المشركين من العرب، أو كان ذلك عن عنادٍ وجحودٍ واستكبار، كما جرى لفرعون وقومه، وكثيرٍ من مشركي العرب، فالصنفان يُحكمُ بكفرهم إذا قامت الحجَّة التي يجبُ اتباعها، ولا يلزمُ أن يعرفَ الحقَّ في نفسِ الأمر كما عرفتُه اليهودُ وأمثالهم؛ بل يكفي في التكفير ردُّ الحجَّة، وعدمُ قبولٍ ما جاءت به الرسل».

✍️ أقول: فهذا الكلام النفيس من الشيخ عبد اللطيف فيه فوائد:

الأولى: أنَّ الحجَّة القاطعة للعذر تقومُ على المعينين بأمرين:

الأول: من تبينَ له الحقُّ وعرفه وعاند فهذا هو المعاند، وسماه الشيخ بقوله: «أو كان ذلك عن عنادٍ وجحودٍ واستكبار، كما جرى لفرعون وقومه، وكثيرٍ من مشركي العرب».

وهذا الصنفُ من الكفار قليل.

الثاني: «من بلغه العلم وتمكّن من العلم ولو كان جاهلاً؛ إذ إنّ جهله إنّما هو بسبب إعراضه عمّا جاءه من الحقّ وعندهم شبهة في عبادة غير الله». وهم الذين قصدهم الشيخ عبد اللطيف بقوله: «سواء كان إصراره لشبهة عرضت، كما وقع للنصارى، وبعض المشركين من العرب».

وهذا الصنف هو ما عليه عامّة المشركين اليوم ممّن يدعو الأولياء ويستغيث بهم.

وهو المشرك الذي عنده شبهات وكان جاهلاً.

الثانية: أنّ كلا الصنفين يُطلق عليهما اسم «المشرك»؛ لأنهما لم يأتيا بالتوحيد، فكان وصفُ الشرك منطبقاً عليهم.

الثالثة: الفرق بين الصنفين: أنّ المشرك المعاند تترتب عليه آثار وصفه بالشرك من إقامة الحد في الدنيا والعذاب في الآخرة؛ لأنّه مشركٌ ظاهراً وباطناً.

أمّا المشرك الجاهل فيصدق عليه وصفُ الشرك في الظاهر (في أحكام الدنيا) وتترتب عليه آثاره: من عدم الصلاة عليه إذا مات وعدم أكل

ذبيحته، والاستغفار والدعاء له بالرحمة والمغفرة دون أحكام الآخرة
فيتوقف في أمره كحال أهل الفترة.

الموضع الثالث:

قال في كتاب الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٢٠٢): «والاستغاثة
بالرسول بمعنى أن يُطلب من الرسول ما هو اللائق بمنصبه لا يُنازع فيها
مسلم، كما أنه يُستغاث بغيره بمعنى أن يُطلب منه ما يليق به، ومن نازع في
هذا المعنى فهو إما كافر إن أنكر ما يكفر به؛ وإما مخطئ ضال، وأما بالمعنى
الذي نفاه الرسول ﷺ فهي أيضًا مما يجب نفيها، ومن أثبت لغير الله ما لا
يكون إلا لله فهو أيضًا كافر إذا قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها».

أقول: هذا النص من الشيخ كغيره من النصوص؛ لأنّ الشيخ
يقصدُ باسم «الكفر» أحياناً معنى «الشرك» إذا لم تقم عليه الحجة، أمّا إذا
قامت عليه الحجة فيسمّيه مشركاً كافراً، وهذا هو التفريق بين الأسماء
قبل الحجة والأسماء بعدها.

ففي هذا النص: أراد الكفر الحكمي: الذي يلحق صاحبه الوعيد في

الدنيا بإقامة الحد، أو العذاب في الآخرة، فهذا لا بدّ فيه من قيام الحجة.

والأفاسم الشرك يصدق على من عبد غير الله جلّ وعلا.

قال في مجموع الفتاوى (٣٧/٣٨): «وقد فرّق الله بين ما قبل

الرسالة وما بعدها في أسماء وأحكام، وجمعَ بينهما في أسماء وأحكام،... أمّا الأول فإنه سمّاهم ظالمين وطاغين ومفسدين؛ لقوله: ﴿أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ

طَغَىٰ﴾ (١٧)، وقوله: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أَنْتَ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٠) قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا

يَنْفَقُونَ﴾ (١١)، وقوله: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا

يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ

الْمُفْسِدِينَ﴾ (٤)، فأخبر أنّه ظالمٌ ومفسدٌ هو وقومه، وهذه أسماء ذمّ الأفعال؛

والذمّ إنما يكون في الأفعال السيئة القبيحة، فدلّ ذلك على أنّ الأفعال تكون

قبيحةً مذمومةً قبل مجيء الرسول إليهم، لا يستحقّون العذاب إلاّ بعد إتيان

الرسول إليهم؛ لقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (١٥).

وكذلك أخبر عن هود أنّه قال لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ

غَيْرُهُ إِنَّا أَنْتُمْ إِلَّا مَفْرُوتُونَ﴾ (٥٠)، فجعلهم مفترين قبل أن يحكم بحكم

يخالفونه؛ لكونهم جعلوا مع الله إلهاً آخر، فاسم المشرك ثبت قبل الرسالة؛ فإنه

يشركُ بربه ويعدُّ به، ويجعلُ معه آلهةً أخرى ويجعلُ له أندادًا قبلَ الرسول،
ويُثبتُ أنَّ هذه الأسماء مقدَّمٌ عليها، وكذلك اسمُ الجَهِلِ والجاهلية، يُقالُ:
جاهلية وجاهلاً قبل مجيء الرسول، وأما التعذيبُ فلا».

✍ **أقول:** فهذا نص صريح من الشيخ أنَّ اسم المشرك ثبت قبل
الرسالة، وأما التعذيب فلا بدَّ فيه من إقامة الحجة.



الفصل الثالث: كلام الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة في توضيح رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في فاعل الشرك الأكبر

الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة اهتموا بهذه المسألة اهتمامًا كبيرًا، واستدلوا لها من نصوص كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ودرسوا هذه المسألة (حكم تارك التوحيد) من كتب أئمة أهل السنة، خاصة كتب ابن تيمية رحمته الله.

ومن الشبهات التي أثارها خصوم الدعوة السلفية في عصرهم بل إلى وقتنا الآن: «مسألة تكفير المشرك العابد لغير الله جلّ وعلا» بما في ذلك الجاهل منهم، وكثر التلبس فيها خاصة لما انتشرت دعوة الإمام المجدد؛ فلاجل ذلك حَقَّقوا الكلام فيها، وأفادوا من منهج شيخ الإسلام ابن تيمية ووضَّحوه، وفهموه بدقَّة.

وابتُلوا بمن أساء فهم كلام الإمام ابن تيمية رحمته الله متبعًا هواه، قاصدًا التلبس على البيان، فزعم كذبًا أن ابن تيمية يُسمِّي «المشرك» مسلمًا - عيادًا بالله من ذلك -

ومن هنا اهتمَّ أئمة الدعوة - رحمهم الله - بتوضيح منهج ابن تيمية رحمته الله

في هذه المسألة.

وقد أردت بهذا الفصل عرض ما وقفْتُ عليه من كلامهم في توضيح قول شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة وأَنَّهُ مطابق لما ذكرته من تقريراته المستفيضة في المسألة.

أولاً: الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب.

ففي الدرر السنية (٩/ ٤٠٥) قال: «وهذه صفةُ كلامه - يعني: ابن تيمية - في المسألة في كلِّ موضعٍ وقفنا عليه من كلامه: لا يذكرُ عدمَ تكفير المعينِ إلّا ويصلُّه بما يُزيلُ الإشكال، وأنَّ المرادَ بالتوقُّفِ عن تكفيره: قبلَ أن تبلغهُ الحجة، أمّا إذا بلغتُ الحجةَ حُكِمَ عليه بما تقتضيه تلك المسألة من تكفيرٍ أو تفسيقٍ أو معصيةٍ».

ثمَّ قال أيضًا: «كلامه في غير المسائل الظاهرة، فقالَ في الردِّ على المتكلمين لما ذكرَ أنَّ بعضَ أئمتهم توجدُ منه الردة عن الإسلام كثيرًا، قال: «وهذا إذا كانَ في المقالات الخفية فقد يُقالُ: إنَّه مخطئ ضالٌّ لم تقم عليه الحجة التي يكفرُ تاركها، لكن هذا يصدرُ منهم في أمورٍ يعلمُ الخاصَّة والعامةُ من المسلمين أنَّ رسولَ الله ﷺ بُعثَ بها، وكفرَ من خالفها، مثلُ عبادة الله وحدهُ لا شريكَ له، ونهيه عن عبادة ما سواه..»، فقد ذكرَ الشيخ

محمد بن عبد الوهاب أن ابن تيمية صرّح أن توقفه في تكفير المعين حتى تبلغه إنما هو في المسائل الخفية».

﴿أقول: فدلّ على أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب فهم من كلام ابن تيمية التفريق بين المسائل الظاهرة والخفية.

وأما في المسائل الظاهرة فلا يُعتبر جهله إذا كان يعيش بين المسلمين.

﴿الموضع الثاني:

علّق الإمام المجدد في مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد (١٢٦) على تكفير ابن تيمية للرازي حين دعا لعبادة الكواكب في كتابه: «السرّ المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم» قائلاً: «فانظر - رحمك الله - إلى كلام هذا الإمام الذي نسب عنه من أزعج الله قلبه عدم تكفير المعين، كيف ذكر عن مثل الفخر الرازي وهو من أكابر أئمة الشافعية، ومثل أبي معشر وهو من أكابر المشهورين المصنفين وغيرهما أنهم كفّروا وارتدّوا عن الإسلام، والفخر هو الذي ذكره الشيخ في الردّ على المتكلمين، لما ذكر تصنيفه الذي ذكر هنا قال: «وهذه ردّة عن الإسلام باتفاق المسلمين».

ثانياً: الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله تعالى.

الموضع الأول:

مما قاله في توضيح منهج ابن تيمية في منهاج التأسيس (ص ٢٣٨):

«فإنَّ الشيخ - ابن تيمية - لم يُرد ما قاله العراقي من المسائل الاعتقادية التي تُعلم من الدين بالضرورة، وإنَّما يُريد ما فيه شبهةٌ يخفى دليلها على مثلِ القائل بها، ولا تقومُ عليه حجةٌ يكفرُ مخالفتها إلاَّ بتوقيفٍ وكشفٍ، ولا فرق في ذلك بين المسائل الاعتقادية والعملية.

وأما مسألة عباد القبور ودعائها مع الله، فهي مسألة وفاقية التحريم إجماعية المنع والتأثيم، فلم تدخل في كلام الشيخ لظهور برهانها، ووضوح أدلتها، وعدم اعتبار الشبهة فيها».

❦ أقول: فصَّحَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ مسألة الشرك الأكبر لا تدخلُ في كلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في العذرِ بالجهلِ والتأويلِ والشبهة، وإنَّما ذلك في مسائل فيها شبهةٌ يخفى دليلها.

الموضع الثاني:

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن في منهاج التأسيس (ص ٢٣٣ - ٢٣٤) موضِّحاً منهج ابن تيمية في الحكم على المعين الواقع في

الشرك الأكبر: «موضوع الكلام والفتوى - لابن تيمية - في أهل الأهواء، كالقدرية والخوارج والمرجئة ونحوهم، وأما عبَادُ القبور فهم عند السلف وأهل العلم يُسمّون الغالية؛ لأنّ فعلهم غلوٌّ يُشبهُ غلوَّ النصارى في الأنبياء والصالحين وعبادتهم...»، إلى أن قال: «وأما الكلام في تكفير المعيّن، فالمقصودُ به مسائلٌ مخصوصةٌ، قد يخفى دليلها على بعض الناس، كما في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك ممّا قاله أهل الأهواء، فإنّ بعض أقوالهم تتضمنُ أمورًا كفرية من ردّ أدلّة الكتاب والسنة المتواترة النبوية، فيكونُ القولُ المتضمّنُ لردّ بعض النصوص كفرًا، ولا يحكمُ على قائله بالكفر، لاحتمال وجود مانعٍ، كالجهل وعدم العلم بنفس النص أو بدلالته، فإنّ الشرائع لا تلزُمُ إلّا بعدَ بلوغها؛ ولذلك ذكرَ هذا في الكلام على بدع أهل الأهواء، وقد نصّ على هذا في تكفير أناسٍ من أعيان المتكلمين، بعد أن قرّرَ هذه المسألة.

قال - يعني ابن تيمية - : «وهذا إذا كان في المسائل الخفية فقد يُقال بعدم التكفير، أمّا ما يقعُ منهم في المسائل الظاهرة الجلّية، أو ما يُعلمُ من الدين بالضرورة فهذا لا يُتوقّفُ في قائله».

ويقول في المصدر السابق (ص ٢٣٥): «وليس في كلام الشيخ - ابن تيمية

- العذرُ بكلِّ شبهةٍ، ولا العذرُ بجنسِ الشبهة، فإنَّ هذا لا يُفِيدُهُ كلامُ الشيخ، ولا يفهمُهُ منه إلا من لم يُمارس شيئاً من العلوم، بل عبارتهُ صريحةٌ في إبطالِ هذا المفهوم، فإنَّها تُفِيدُ قَلَّةَ هذا كما في المسائل التي لا يعرفها إلاَّ الآحاد، بخلافِ محلِّ النزاع، فإنَّه أصلُ الإسلام وقاعدته، ولو لم يكن من الأدلَّة إلاَّ ما أقرَّ به من يعبدُ الأولياء والصالحين من ربوبيته تعالى، وانفراده بالخلق والإيجاد والتدبير لكفى به دليلاً مُبطلًا للشبهة، كاشفاً لها مكفراً لمن أعرَض عنه ولم يعمل بمقتضاها، من عبادة الله وحده لا شريك له.

ولذلك حكمَ على المعينين من المشركين من جاهلية العرب الأُميين لوضوح الأدلَّة، وظهورِ البراهين، وفي حديث المتفق «ما مرتَ بقبرِ دوسيٍّ أو قُرشيٍّ فقل له إنَّ محمداً يُشركُ بالنار».

هذا وهم أهلُ فترةٍ، فكيفَ بمن نشأ من هذه الأُمّة وهو يسمعُ الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأحكام الفقهية في إيجادِ التوحيد والأمرِ به، وتحريمِ الشرك والنهي عنه، فإن كانَ ممَّن يقرأ القرآن فالأمرُ أعظمُ وأطم، لاسيما إن عاندَ في إباحتِ الشرك، ودعا إلى عبادة الصالحين والأولياء، وزعمَ أنها مستحبة وأنَّ القرآنَ دلَّ عليها؛ فهذا كفرُهُ أوضحُ من الشمسِ في الظهيرة،

ولا يتوقف في تكفيره من عرف الإسلام وأحكامه وقواعده...

والغالب على كلٍّ مشركٍ أنه عرضت له شبهةٌ اقتضت كفره وشركه».

ثالثاً: الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين:

﴿الموضع الأول:﴾

قال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين في مجموعة الرسائل

والمسائل النجدية (٥/ ٤٧٤-٤٧٥): «وقولك: إنَّ الشيخ - يعني ابن تيمية -

يقول: إنَّ من فعلٍ شيئاً من هذه الأمور الشركية لا يُطلق عليه أنه كافرٌ

مشرك حتى تقوم عليه الحجة، فهو لم يقل ذلك في الشرك الأكبر وعبادة

غير الله ونحوه من الكفر، وإنما قال هذا في المقالات الخفية، كما قدّمنا

من قوله: «وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يُقال لم تقم عليه الحجة

التي يكفر صاحبها». فلم يجزم بعدم كفره، وإنّما قال: قد يقال.

وقوله: «وقد يقع في ذلك طوائفٌ منهم يعلمُ العامةُ والخاصّةُ، بل اليهودُ

والنصارى يعلمون أنّ محمداً بُعثَ بها وكفّرَ من خالفها مثل عبادة الله وحده لا

شريك له، ونهيّه عن عبادة غيره، فإنَّ هذا أظهرُ شرائع الإسلام.»

يعني: فهذا لا يمكنُ أن يُقال: لم تقم عليه الحجة التي يكفرُ تاركها.

والأمرُ بعبادة الله وحده لا شريك له هو ممّا نحنُ فيه».

أقول: فقد ذكرَ الشيخُ أبابطين أنَّ ابنَ تيمية يُفرِّقُ في حكم الجاهل بين المسائل الظاهرة والخفية، ويبيِّن أنَّ ابنَ تيمية لا يُكفِّرُ من لم تقم عليه الحجة الرسالية التي يكفر تاركها، هذا في المسائل التي قد يخفى دليلها، وأمّا في الشرك الأكبر ونحوه، فهذا الحجةُ فيه قائمةٌ والأدلةُ فيه ظاهرة؛ لأنَّه أصلُ الدين.

الموضع الثاني:

نقلَ الشيخ عبد الله أبابطين عدّة مواضع من كلام ابن تيمية تُبيِّنُ أنَّه يُسمِّي فاعلَ الشرك الأكبر «مشرِّكاً» ولا يعذره لا بجهلٍ ولا تأويلٍ ولا تقليدٍ، ثمَّ قالَ في مجموع فتاويه ورسائله (ص ٦٩٧): «فقد جزمَ - رحمه الله تعالى - في مواضع كثيرةٍ بكفرٍ من فعلَ ما ذكره من أنواع الشرك، وحكى إجماع المسلمين على ذلك، ولم يستثنِ الجاهل ونحوه، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨].

وقال تعالى عن المسيح عليه السلام إنه قال: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢].

فمن خصَّ ذلك الوعيد بالمعاند فقط، وأخرجَ الجاهل والمتأوِّلَ

والمقلّد: فقد شاقَّ الله ورسوله وخرج عن سبيل المؤمنين.

والفقهاء يُصدّرونَ بابَ حكم المرتد بمن أشركَ بالله، ولم يُقيّدوا ذلكَ بالمعانَد؛ وهذا أمرٌ واضحٌ والله الحمد».

رابعاً: الشيخ سليمان بن سحمان:

﴿الموضع الأول:﴾

قال في الضياء الشارق (٣٧٢): «كلامُ الشيخين - ابن تيمية وابن القيم

- إنّما هو في المسائل النظرية والاجتهادية، التي قد يخفى الدليلُ فيها.

وأما عباد القبور فهم عند السلف وأهل العلم يُسمّونَ الغالية؛ لأنّ فعلهم غُلُوٌّ يُشبهُ غُلُوَّ النصرانيّ في الأنبياء والصالحين، وعبادتهم...»، إلى أن قال: «ويُقالُ أيضاً: فرضُ كلام شيخ الإسلام وتقديرُهُ في الأمور التي قد يخفى دليلُها، ممّا ليس هو من ضروريات الدين، ولا هو من الأمور الجلية، بل هو في الأمور النظرية والاجتهادية».

﴿أقول:﴾ فظهرَ من كلام الشيخ ابن سحمان أنّ ابن تيمية إنّما يعذرُ

في المسائل التي يخفى دليلُها، بخلاف المسائل الظاهرة، ومنها: عبادة

القبور والشرك بالله فهذه يُسمَّى من وقع فيها «مشرکاً» ولا يُعذرُ فيها.

الموضع الثاني:

قال الشيخ سليمان بن سحمان في كشف الشبهتين (ص ٩٥): «وكلامُ شيخ الإسلام إنما يعرفُهُ ويدريه من مارسَ كلامه، وعرفَ أصوله، فإنَّهُ قد صرَّحَ في غير موضعٍ أنَّ الخطأَ قد يُغفَرُ لمن لم يبلغه الشرع، ولم تقم عليه الحجة في مسائلٍ مخصوصةٍ، إذا اتقى الله ما استطاع واجتهدَ بحسبِ طاقته.

وأين التقوى وأين الاجتهاد الذي يدَّعيه عبَادُ القبور، والداعون للموتى والغائبين».

أقول: فصَّحَّ بأنَّ مراد ابن تيمية أنَّ الخطأَ مغفور في مسائلٍ معينة، ليس منها عبادةٌ غير الله جلَّ وعلا ودعاء الموتى والغائبين.



هذا ما تيسر تحريره لقول الإمام ابن تيمية في فاعل الشرك الأكبر.
 أسأل الله أن يثبتنا على التوحيد حتى نلقاه غير مغيرين ولا مبدلين.
 وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

د. أيمن بن سعود العنقري

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
 بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



فهرس الموضوعات

المقدمة.....	٥
خطة البحث.....	٨
الفصل الأول: النصوص الصريحة من كلامه في فاعل الشرك الأكبر.....	٩
خلاصة رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في فاعل الشرك الأكبر.....	٨٨
الفصل الثاني: المتشابه من كلامه في فاعل الشرك الأكبر الذي يحتاج إلى توجيه.....	٩١
الفصل الثالث: كلام الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة في توضيح رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في فاعل الشرك الأكبر.....	١٠١
فهرس الموضوعات.....	١١٢

